



# جمهورية العراق

## هيئة الإعلام والاتصالات

الخطة الإستراتيجية للسنوات الأربع

2018-2015



## المحتويات

- 1- المقدمة ونبذة تاريخية عن الهيئة ..... 3
- 2- منهجية اعداد الخطة الإستراتيجية ..... 3
- 3- الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية ..... 4
- 4- المعطيات ..... 7
- 5- الغايات والأهداف ..... 28



## 1- المقدمة ونبذة تاريخية عن الهيئة:-

تأسست هيئة الإعلام والاتصالات في جمهورية العراق ، بموجب الأمر 65 لسنة 2004 النافذ، وتعد الهيئة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط من ناحية التنظيم المتداخل بين قطاعي الإعلام والاتصالات، وهي هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ترتبط بمجلس النواب وحسب المادة (103/ثانياً) من دستور جمهورية العراق.

يعتبر هذان القطاعان من القطاعات المهمة والمؤثرة في الإقتصاد والتنمية البشرية المستدامة كونهما يمثلان أحد الركائز الأساسية لأي دولة تتطلع إلى الإنجاز والتطور والتقدم خاصة أن تأثيرهما لم يعد قاصراً على تحقيق التواصل والمعرفة فحسب، بل امتد إلى تغيير أنماط الحياة للمجتمع بأكمله.

وإدراكاً من الهيئة لأهمية قطاعي الاعلام والاتصالات وتكنولوجيات المعلومات باعتبارها وسائل فاعلة في عوامل النمو والنهوض لكافة قطاعات الدولة ودورهما في تعزيز برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة.

فالهيئة في مجال الاعلام وضعت الهيئة استراتيجية متكاملة لدعم خطوات تأسيس خطاب اعلام وطني يسهم مساهمة فاعلة في تحسين مخرجات مؤسساته وينظم افق عملها ويحرص على تنمية خطاباتها ويجنبها الوقوع في اطار الاعلام غير المنضبط المخالف لقواعد حريات التعبير المكفول دستوريا وقانونيا والذي تؤدي مفرداته إلى نتائج سلبية في البنى الاجتماعية وتأخير تنميتها.

كما اعطت الهيئة اولوية لصياغة لوائح و ضوابط التراخيص وآليات عمل المؤسسات الاعلامية واسس تنظم عملها في العراق، بالإضافة إلى إرساء قواعد تبني مفهوم الإعلام الحر المستقل وتنمية وسائله المختلفة، سواء فيما يخص فعاليتها الخاصة عن طريق المشاركة الفاعلة والدعم لاية نشاطات اعلامية تجري على الساحة العراقية، وبما يقود الى تنمية حرية التعبير وتطوير الاعلام الحر في المجتمع العراقي وتنمية الموروث الثقافي والحضاري والتاريخي بتحويله إلى محتوى رقمي.

اما في مجال قطاع الاتصالات، فقد سعت الهيئة خلال الفترة المنصرمة إلى إرساء قواعد التنظيم الفعال لهذا القطاع وبما يعزز في تنظيم مفهوم الاتصالات الحديث وتطوير آلياته في



مختلف المجالات، لتجاوز النقص الكبير الذي تعاني منه جمهورية العراق في الأمور التقنية والتنظيمية في هذا المجال الحيوي بسبب تبعات الحقبة الماضية، ولمواكبة عالم جديد أصبحت فيه مؤشرات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معياراً لمدى فعالية المجتمعات وتطورها

## **2- آلية اعداد الخطة الإستراتيجية:-**

تتولى الحكومة العراقية المسؤولية المباشرة عن تطوير واعتماد سياسة استراتيجية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإصدار التشريعات والأطر القانونية بشأنها، وتقوم هيئة الاعلام والاتصالات بدور المنظم المستقل الذي ينفذ هذه السياسة، بالإضافة الى تطوير السياسات الميدانية الخاصة بها.

يأتي اعداد هذه الخطة إنسجاماً مع مؤشرات الحكومة العراقية الواردة في الأولويات الاستراتيجية في خطة عمل الوزارات للمدة 2014 – 2018 وماتضمنته بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاعلام الحر المبلغة إلينا بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / المكتب التنفيذي ذي العدد م خ/316703525 المؤرخ في 2014/10/17 وخطة التنمية الوطنية 2013 - 2017، وبناء عليه وإستناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لهيئة الاعلام والاتصالات بموجب الأمر 65 لسنة 2004 النافذ فقد تم اعداد الخطة الإستراتيجية للمدة 2014 – 2018 من خلال تحديث ومراجعة شاملة لخطةها السابقة أخذين بنظر الإعتبار المؤشرات الجديدة للحكومة وتطوير الأهداف وبرامج العمل لضمان مواكبتها التطورات المتوقعة في التقنيات ومتطلبات الخدمات وتخضير الإستثمار من جهة وبناء الإقتصاد الحر وتعدد وتنوع مصادر التمويل من جهة أخرى خلال السنوات الأربع القادمة.

## **3- الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية :-**

### **1-3 الرؤية**

يشهد القرن الحادي والعشرون انطلاقة جديدة في طرق التعامل مع ثورة افق وسائل الاعلام الحديثة وا لاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، وآفاقها المستقبلية، وإزدياد المقاربات السيسولوجية بينهما والتداخل والتلاحم بين مكوناتهما بما يعكس موارد نتائجهما على تلبية



متطلبات الحياة اليومية للانسان ودرجة الاعتماد عليها، حيث لم يعد اللحاق بعصر المعلومات مطلباً اختياريًا، إذ إن المستقبل يفرض نفسه. وبعبارة أخرى أصبحت الغاية بناء مجتمع معلوماتي عراقي قائم على اتاحة المعرفة للجميع وتسخير ادوات ووسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصالات والمعلومات في بيئة مناسبة تسمح لجميع الفئات الاجتماعية والمهنية في البلاد باستخدام ما تحتاج إليه من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعلام بتكلفة مناسبة ودرجة كافية من جودة الخدمة، ومن هذا المنطلق فأن الهدف:

**" خلق بيئة لاعلام عراقي حر ومستقل وتحسين قطاعاته ، والإستمرار في تحرير أسواق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعزيز المنافسة لتوفير خدمات متطورة وبجودة عالية متاحة لاوسع شريحة من المجتمع، وتهيئة أسس مجتمع المعلومات والإقتصاد الرقمي والصناعة الرقمية لدعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة"**

### 2-3 الرسالة

تسعى الهيئة إلى تحقيق رؤيتها من خلال الآتي:-

3-2-1- خلق بيئة قانونية وتشريعية لدعم صياغة وتحسين محتوى الخطاب الإعلامي في العراق بما ينسجم ومناخ التحولات التي شهدتها المجتمع في ظل الأطر الديمقراطية التي اتاحت فرصة توسعة مساحة حرية التعبير والمساعدة في تنمية ادوات تنظيم عمل مؤسسات الاعلام العراقي.

3-2-2- تحديث الأطر القانونية وبما يدعم خلق بيئة استثمارية تنافسية تساهم في خلق سوق يُنمي ويُشجع الابتكار ويضمن توفر وتنوع الخدمات والسلع بأسعار مناسبة لجميع الشرائح.

3-2-3- السعي إلى تحسين وتنظيم العلاقة بين الهيئة وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية (المحافظات غير المنتظمة في أقاليم) وفقاً لدستور جمهورية العراق.



3-2-4- السعي نحو تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد النادرة وموارد تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات الحكومية وتعظيم الاستفادة من الموارد النادرة وموارد تكنولوجيا المعلومات للمساهمة في تحقيق الشمولية الاجتماعية وتطوير وتنمية الموارد البشرية للمساهمة في ردم الفجوة الرقمية.

3-2-5- دعم وتعزيز قدرة وتنافسية القطاع الخاص في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3-2-6- ضمان حسن اداء قطاعي الاعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبما يضمن الالتزام بمدونات السلوك المهني والإخلاقي وتنظيم سوق الاتصالات وتحسين نظام التراخيص .

3-2-7- ضمان المنافسة العادلة ومصالح المستهلكين والمشغلين ومنع الاحتكار والمضاربات بين المشغلين ومقدمي الخدمات.

3-2-8- متابعة وممارسة الرقابة على اتفاقيات مستوى الخدمة والارتقاء بشروطها حسب المعايير الدولية.

3-2-9- زيادة الوعي المعلوماتي والأمني باستخدام مرافق التكنولوجيا المختلفة ومن ضمنها شبكة الأنترنت من خلال اعداد برامج تدريبية متخصصة لرفع مستوى الكفاءة والاداء وجاهزية العمل لدى الشباب العراقي وتعميق المعرفة المجتمعية بتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3-2-10- تصويب أوضاع الجهات المخالفة وبما يضمن المحافظة على موارد الدولة وحقوق المستثمرين.

3-2-11- العمل على رفع الوعي لدى المؤسسات والشركات و الأفراد بأهمية ال نطاق العلوي العراقي (IQ.)، (عراق) في تعزيز موثوقية الموقع الإلكتروني المسجل ضمنه.

3-2-12- ضمان حماية الاطفال من مخاطر الانترنت من خلال زيادة الوعي المجتمعي في هذا الخصوص عن طريق اصدار المدونات والسياسات في هذا المجال.



### 3-3 القيم المؤسسية

- 3-3-1- الحرية المسؤولة.
- 3-3-2- المبادرة والإبداع.
- 3-3-3- الوعي والمعرفة.
- 3-3-4- المرونة والشفافية.
- 3-3-5- المصداقية والعدالة.
- 3-3-6- مشاركة القطاع وروح الفريق.
- 3-3-7- ثقافة التميز.

### 4- المعطيات :-

#### 1-4 السياسة العامة للحكومة العراقية

ورد في مضمون الأولويات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي المعلن من قبل السيد رئيس الوزراء للمدة 2014 – 2018 وبالتحديد ما تضمنه المحور الثاني حول الإرتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن " تسعى الحكومة من خلال برنامجها الى تحقيق مستوى معيشي وخدمي للمواطن يلي متطلباته الأساسية في العيش الكريم" وباعتبار أن خدمات الاعلام والاتصالات قد أصبحت من الخدمات الأساسية فأن الهيئة تسعى من خلال وضع وتنفيذ سياسة الخدمة الشاملة إيصال الخدمة بجودة عالية وبسعر مناسب لتصبح في متناول جميع المواطنين، ومن جانب آخر تضمن هذا المحور "استكمال انشاء مراكز لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين فرص تعليمهم وعملهم"



كما ورد في المحور الثاني أيضاً بشأن تنمية الاقتصاد وضمان حماية المستهلك "حسم توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق وتخلي الدولة التدريجي عن النشاطات الاقتصادية".

بالإضافة إلى ما تضمنه المحور الثالث تشجيع التحول نحو القطاع الخاص حيث أشار البرنامج على أن النمو الاقتصادي المستدام المولد للدخل يتوقف على مدى القدرة على تنمية القطاع الخاص لتوفير فرص عمل افضل وتحمل مسؤوليته تجاه المجتمع وإعادة تقسيم الادوار بين الحكومة والقطاع الخاص والذي يتطلب مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل بما يؤمن توفير مناخ استثماري مشجع لجلب رؤوس الاموال فضلاً عن تعزيز الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة وتوفير البنى التحتية الضرورية لخلق مصادر تمويل اضافية للموازنة العامة للدولة بدلا من الاعتماد الكلي على النفط وتعزيز دور القطاع الخاص وتفعيل العمل بالاستراتيجيات الوطنية المقررة ذات العلاقة وتشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين المحليين والاجانب الكفاء وتسهيل اجراءات منح الرخص وخلق مبدأ المنافسة من ناحية جودة الخدمات وإعادة الهيكلة التدريجية للشركات المملوكة للدولة لصالح القطاع الخاص وبالتحديد "تعزيز دور القطاع الخاص في مجالات الاتصالات والانترنت وتكنولوجيا المعلومات والنشاط البريدي" و"تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الاجانب والمحليين الكفاء"، و"دعم الاستثمار في القطاعات المختلفة وتكليف البيئة التشريعية والتنظيمية والمالية بما يحقق تحفيزا كافيا لنشاط الاستثمار"، في إشارة واضحة إلى مؤشرات الحكومة العراقية في تحرير القطاع بصورة متكاملة.

وتوفير البنى التحتية الضرورية واستخدام التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات بما يتلاءم وطموح المواطن من خلال تحسين جودة خدمات الاعلام والاتصالات والانترنت وتكنولوجيا المعلومات وتوسيع انتشار الهاتف الثابت واللاسلكي في المدن والاريا ف، و"جودة خدمات الاتصالات (البدالات، التراسل، الشبكات) وتوسيع انتشار الهاتف الثابت واللاسلكي في المدن والاريا ف"، و"تحسين جودة خدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات (الحكومة الالكترونية، خدمات الحزمة العريضة، حزم بوابات الربط الدولية وسعاتها) وزيادة مؤشرات خدمات قطاع الانترنت في (استضافة وتصميم مواقع المكتبة الالكترونية، الحزم اللاسلكية ومشاريع WIFI وال DSL)" و"مواكبة التطورات الالكترونية والتكنولوجية في





**التعليم والتعلم وادخال مادة الحاسوب ضمن المناهج التعليمية** " في إشارة واضحة إلى مؤشرات الحكومة العراقية في تحسين مستوى الخدمات وتنوعها بما يتناسب مع متطلبات المستهلكين وسهولة تناولها من قبل الجميع وبناء مجتمع المعلومات.

كما تضمنت الوثيقة مؤشرات الحكومة بشأن مكافحة الفساد وادخال مجموعة من الإصلاحات ومنها الإصلاح الإداري والمالي " مواءمة الاطار القانوني والسياسي المنظم للعمل المؤسساتي وتحسين قدرات وكفاءات وزارات الدولة واعادة هيكليتها لتمكينها من انجاز مهامها وتحقيق اهدافها بالشكل الامثل وتحسين وتبسيط اجراءات تقديم الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة وتطبيق الحوكمة الالكترونية في مختلف المستويات الادارية " بالإضافة إلى " تحسين التنسيق بين الوزارات والمحافظات والدوائر المحلية تواجه الحكومة التحديات المتمثلة في المشاكل الخاصة بالتنسيق بين الحكومة المركزية وادارات الحكومات في المحافظات والاقليم ومن جهة اخرى يجب ان **لا تؤثر هذه التحديات على حجم او جودة الخدمة المقدمة للمواطن** وستتخذ الحكومة التدابير اللازمة لتحسين التعاون والتنسيق الهيكلي بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية من خلال تفعيل دور الهيئة التنسيقية".

#### 2-4 خطة التنمية الوطنية 2013-2017

##### 1-2-4 رؤية خطة التنمية الوطنية

تضمنت خطة التنمية في رؤيتها " خدمات اتصالات عالية الجودة وبمستوى عالي في متناول اوسع شريحة من المجتمع " و" ثقافة عراقية وطنية تحافظ على الموروث الثقافي ومنفتحة على الثقافات العالمية".

##### 2-2-4 حجم الإستثمارات خطة التنمية الوطنية

من أجل تحقيق الأهداف الكلية والقطاعية للخطة بإبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية يتطلب تأمين 417 ترليون دينار وأن حجم الإستثمار غير الحكومي يفترض وحسب الخطة ان يساهم القطاع الخاص بما قيمته 88 ترليون دينار اي مايعادل 75 مليار دولار امريكي



والتي تشكل نسبة 21 % يتوقع انفاقها على مختلف المجالات و الاستثمارات التي حددتها الخطة، حيث خصت نشاط قطاع النقل والاتصالات مانسبته 9.5% من حجم الاستثمارات الكلية.

#### 3-2-4 الناتج المحلي الاجمالي المتوقع حسب خطة التنمية الوطنية GDP

قدرت الخطة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام 2012 بـ 13.31 % وعلى اساس ذلك فان الناتج المحلي الاجمالي مع النفط سيزداد من 264,950 ترليون دينار عام 2013 الى 445,383 ترليون دينار عام 2017 بنسبة زيادة قدرها 68 % وتتوقع الخطة زيادة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط من 131,953 ترليون دينار عام 2013 الى 181,361 ترليون دينار عام 2017 وذلك بنسبة زيادة قدرها 37.4 % وان هذه الزيادة يفسرها نمو الانشطة الاقتصادية ( عدا النفط ) بمعدل نمو سنوي قدره 7.5 % مقابل نشاط استخراج لنفط الذي سينمو بمعدل سنوي قدره 18.7%.

وتسعى خطة التنمية الوطنية للمدة 2013- 2017 إلى تحقيق الآتي :-

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الخطة بمعدل سنوي قدره 13.31 % وبالاسعار الثابتة لسنة الاساس 2012.
- تنمية الانشطة الاقتصادية غير النفطية ( سلعية + توزيعية + خدمية ) بمعدل نمو سنوي قدره 7.5 % .
- تنمية نشاط النفط الخام بمعدل نمو سنوي قدره 18.7 % .
- المحافظة على معدلات التضخم ضمن المرتبة الرقمية الواحدة.
- اعطاء دفعة قوية من الاستثمارات لاقطاب النمو القطاعية المختارة ( الصناعة والطاقة، الزراعة ، السياحة ) من اجل رفع نسبة مساهمتهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتجاوز 60 % من اجمالي الناتج بالاسعار الثابتة.



- نمو مولد لفرص العمل بما يضمن مستوى مقبول من التشغيل ويسمح بتراجع معدل البطالة الى 6 % في نهاية عام 2017 .
- تخفيض معدلات الفقر الى 16 % عام 2017 من اجمالي السكان.

#### 4-2-4 أهداف خطة التنمية الوطنية للمدة (2013-2017) ضمن نشاط الاتصالات

##### 1-4-2-4 تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية.

##### 2-4-2-4 تقليل الفوارق بين الريف والمدينة في تقديم خدمات الهاتف النقال.

##### 3-4-2-4 تحسين جودة خدمات الاتصالات والانترنت.

##### 4-4-2-4 تستهدف الخطة تحقيق المؤشرات الواردة في الجدول رقم (1)

##### 5-4-2-4 تعزيز دور القطاع الخاص في مجال و الاتصالات.

ت	المؤشر	الوضع الحالي	الوضع المستهدف 2017
1	عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل 100 فرد من السكان	6.8	25
2	عدد المشتركين بالهاتف النقال لكل 100 فرد من السكان	76.3	100
3	عدد الحواسيب لكل 100 فرد من السكان	1.5	5
4	عدد المشتركين في الانترنت لكل 100 فرد من السكان	14	20
5	عدد المشتركين في الانترنت / حزمة عريضة لكل 100 فرد من السكان	6.3	10
6	نسبة الاسر التي لديها حاسوب	18.1	20
7	النسبة المئوية للسكان المشمولين بخدمة الهاتف النقال (تغطية تشمل معظم المناطق)		100



4	8	تعرفة النفاذ الى الانترنت ( 20 ساعة في الشهر ) بالدولار الامريكي وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي	8
3	5	تعرفة استخدام الهاتف النقال (100 دقيقة استخدام في الشهر ) بالدولار الامريكي وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي	9

جدول رقم (1)

#### 4-3-1- مؤشرات قطاع الاعلام

اوجدت مناخات التحول السياسي في العراق من سياسة النظام الدكتاتوري التسلطي نحو افق واطر الحكم الديمقراطي بيئة جيدة للتعدد وانتعاش وسائل الاعلام في العراق بعد ان ساد وعلى مدى عقد من الزمن تكريس مفهوم مركزية الاعلام وتبعيته لسياسة النظام الذي فرض هيمنة واضحة لتوجيه خطابه، منع بموجبها حرية التعبير واوكل اداء مؤسساته بافراد رسميين يديرون دفة روافده برقابة مشددة الا ان الاعلام العراقي وفي ظل هذا التحول، وعلى الرغم من عدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية الا ان الاعلام في العراق شهد قفزات كبيرة في مستوى الكم والنوع اتسعت بموجبه مساحة روافده (صحف، محطات اذاعية وتلفزيونية، فضائيات، الوكالات، مواقع الكترونية) اضافة الى زيادة تنوع مصادره (اعلام حكومي، واعلام اجتماعي، واعلام سياسي خاص، واعلام حر مستقل) اضافة الى نموه الفكري لزيادة الوعي بمفهوم حرية التعبير عن الرأي، .

حيث تجاوزت نسبة نمو قطاع الاعلام مقارنة بالاعوام 2003 الى العام 2014 مايزيد على 1500 %

#### 4-3-2 مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

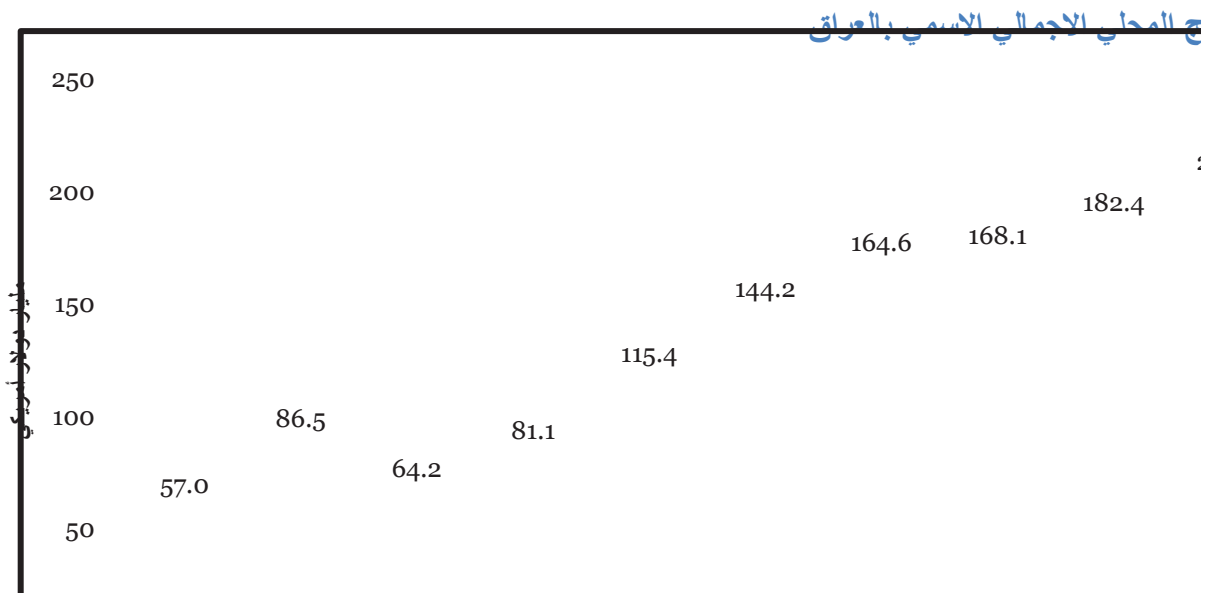
##### 4-3-2-1 الناتج المحلي الإجمالي الأسمي

على الرغم من تداعيات الأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية غير المستقرة سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الأقليمي والتي كان من أبرزها التدهور الأمني في بعض



المناطق بسبب المجاميع الإرهابية والإضطراب السياسي، يتوقع البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنسبة 12.6% في العام 2012 و 10.2% في العام 2013، إلا أنه يتوقع تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وحسب توقعات صندوق النقد الدولي وكما موضح في الشكل رقم ( 1)، كما ندرج نسبة اسهام قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي وحسب تحليل كتاب حقائق العالم والتقارير السنوب للبنك المركزي العراقي الموضح في شكل رقم (2).

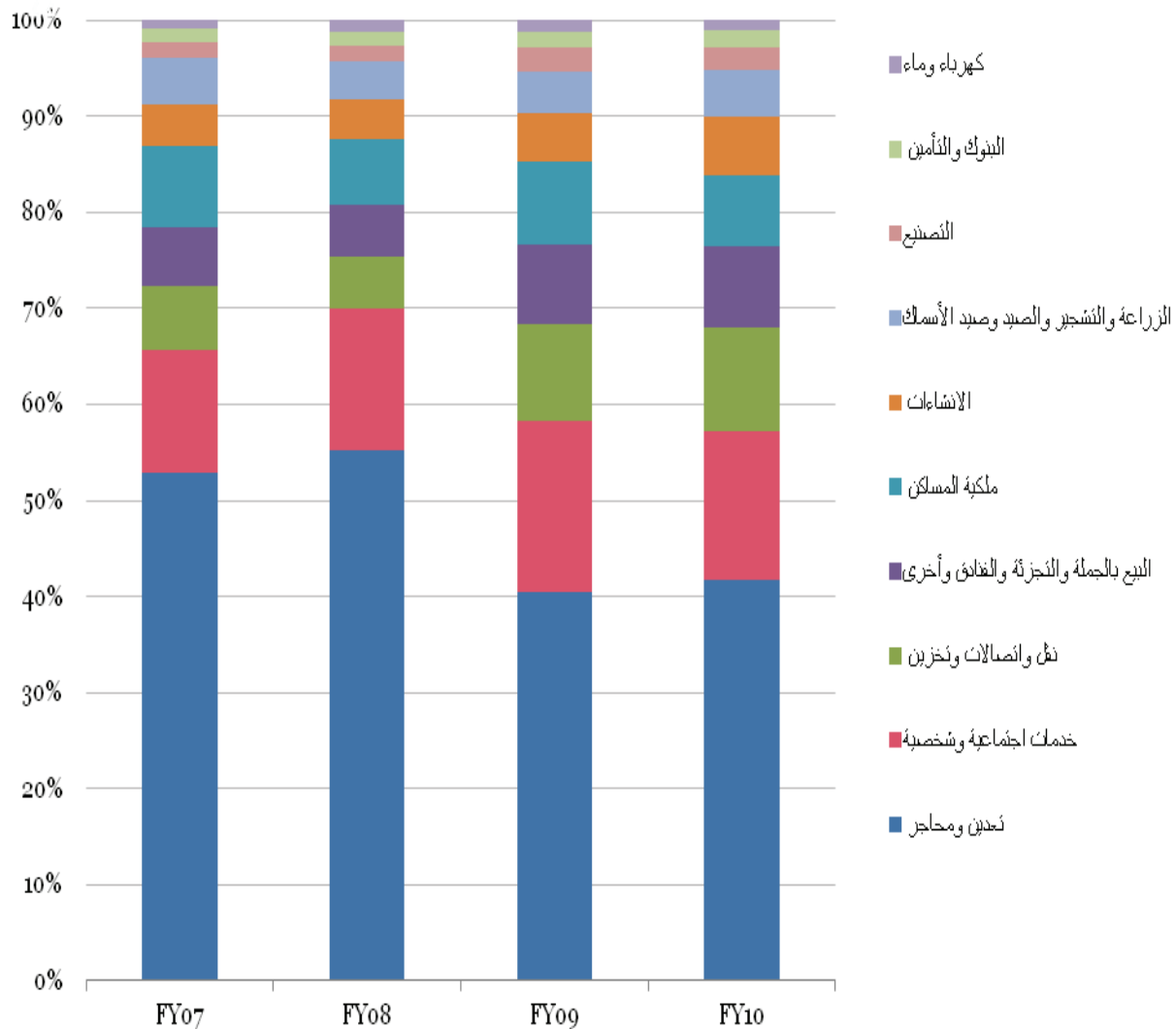
قدرت خطة التنمية الاقتصادية نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الخطة بمعدل سنوي قدره 13.31 % وبالسعار الثابتة لسنة الاساس 2012.



شكل رقم (1)

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2012 / الشركة الاستشارية PWC 2013

### تحليل إجمالي الناتج المحلي الاسمي وفقاً للقطاعات



شكل رقم (2)

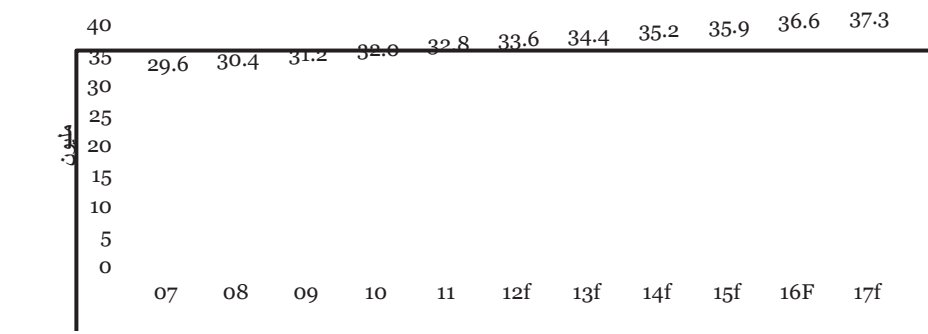
المصدر: كتاب حقائق العالم، جهاز الاستخبارات الأمريكية والتقارير السنوي لمصرف العراق المركزي 2010 / الشركة الاستشارية PWC 2013

### 2-2-3-4 التعداد السكاني في جمهورية العراق 2007-2017

- يقدر التعداد السكاني بالعراق بـ 32.8 مليون نسمة في 2011 وقد ازداد بنسبة 11% منذ 2007 وكما موضح في الشكل رقم (3).

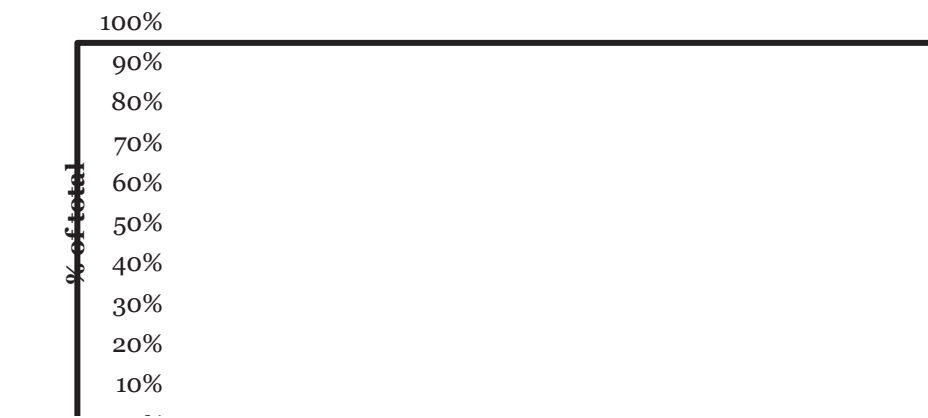


- يشكل الشباب الأقل من 16 عاما 46% من مجموع السكان. ويعتبر الشباب مستخدمين نشطين للبيانات بوسائط التواصل الاجتماعي والوسائط المتحركة والحزمة العريضة. ويبلغ أعمار ما نسبته 15% فقط من السكان أكثر من 60 عاما وكما موضح في الشكل رقم (4).
- ويتألف السكان من عرب وأكراد وتركمان ومسيحيين وأقليات وبنسب مختلفة.
- وتعد اللغة العربية والكردية اللغتان الرسميتان. أما اللغة الانكليزية فهي اللغة العالمية الأكثر شيوعا من باقي اللغات العالمية.



شكل رقم (3)

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2012 / الشركة الاستشارية PWC 2013



شكل رقم (4) تعداد السكان بالعراق، تصنيف الأعمار، 2007- 2016

المصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي / الشركة الاستشارية PWC 2013

### 3-2-3-4 تغلغل الهاتف النقال

- تم منح تراخيص الهاتف النقال الى 3 شركات وهم كل من (شركة الأثير، شركة آسيا سيل، شركة كورك).
- أكثر من 29 مليون مشترك في العراق بنهاية العام 2012، مما يعكس معدل نمو بنسبة 13% على أساس سنوي.
- كان من المتوقع لسوق الهاتف النقال نمو سنويا مركبا بنسبة 6.8% للأعوام 2013-2017، وهي النسبة الأعلى المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكما موضح في الشكل رقم (5).
- تغلغل الهاتف النقال بنسبة 85% في عام 2012 يعد منخفضا نسبيا.
- طرح خدمات الجيل الثالث سوف تعزز من نمو البيانات.
- سوف يساعد تعويم السوق العام لمشغلي الهاتف النقال على زيادة الاستثمار في الشبكة (التغطية والكثافة).



شكل رقم (5)

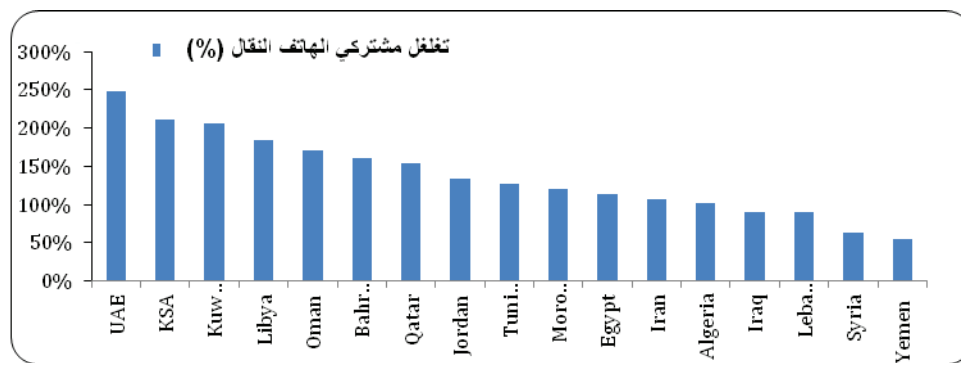
المصدر: الشركة الاستشارية PWC 2013



#### 4-2-3-4 مقارنة تغلغل الهاتف النقال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

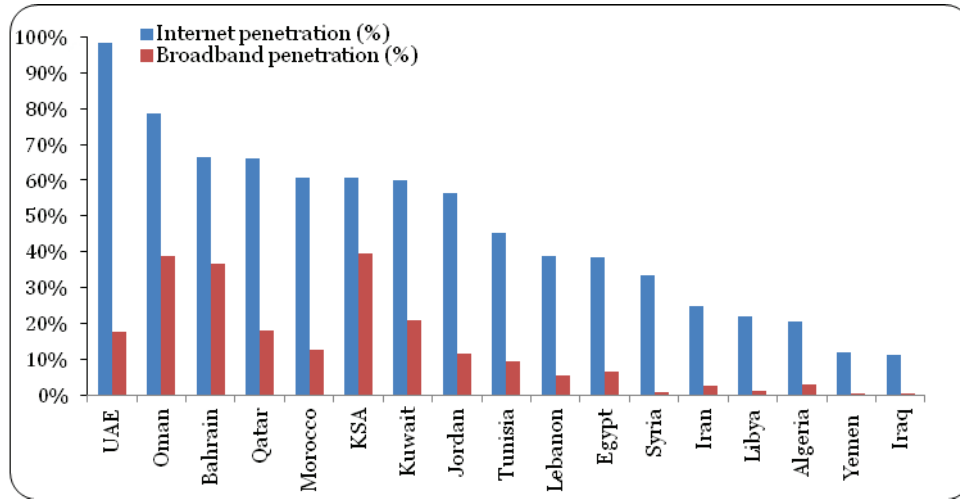
- يعد سوق الهاتف العراقي النقال أحد أكثر الأسواق ذات التغلغل المنخفض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكما موضح في الشكل رقم (6).
- أثرت الاضطرابات السياسية بشكل وخيم على استثمارات الشبكة.
- عدم تنافس المشغلين الحاليين بشكل منتظم على أساس وطني.
- أدى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والبطالة إلى تقييد عملية التطبيق.
- يعد التغلغل في سوق الانترنت والحزمة العريضة العراقي الأضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكما موضح في الشكل رقم (7).
- تؤثر الأسعار العالية لاشتراك في خدمات الانترنت بشكل كبير على تغلغل الانترنت في العراق نظرا لأنها ليست ميسورة التكلفة للمواطن المتوسط.
- انتقلت أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من السرعة المنخفضة إلى النفاذ للحزمة العريضة ذات السرعة العالية خلال السنوات القليلة الماضية. تعتبر البنية التحتية للإنترنت الثابت ذات مستوى متدن، وفي حين أن مشغلي الهاتف اللاسلكي الثابت يعملون على سد الثغرة إلا أنهم أيضاً يعرضون مستوى متدني من الخدمة.

#### تغلغل منخفض للهاتف النقال والانترنت والحزمة العريضة في العراق مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



شكل رقم (6)

المصدر: الشركة الاستشارية PWC 2013



شكل رقم (7)

المصدر: الشركة الاستشارية 2013PWC

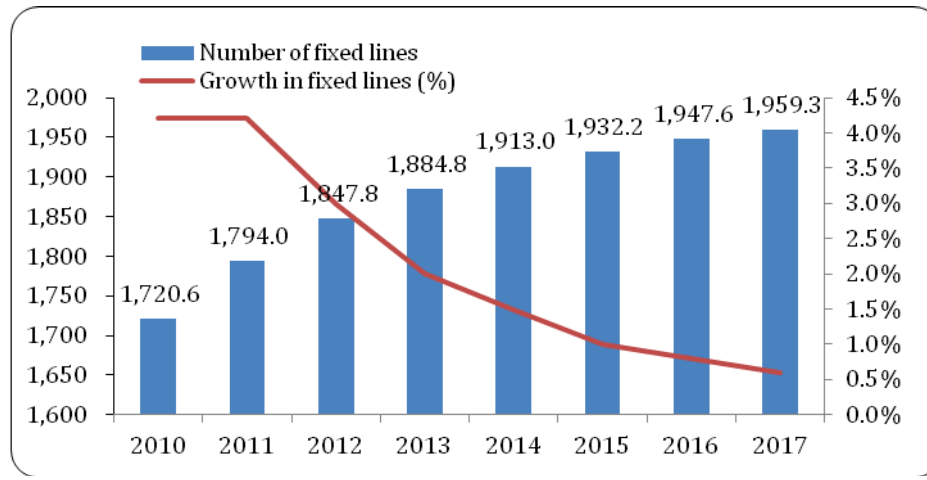
#### 5-2-3-4 تغلغل الهاتف الثابت والبيانات والانترنت

- لقد تضرر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العراقي بشكل كبير بفعل العقوبات الاقتصادية على مدار 12 عاما والتي سبقت عام 2003. ولم تصل إلى العراق التطورات التكنولوجية المستجدة السريعة وتخلفت البلاد عن ركب المعايير العالمية ، وبحلول 2003، كان نظام الخط الثابت محدوداً ولم يكن على مستوى الدولة وجود لخدمات الاتصالات.
- تم منح رخص الهاتف اللاسلكي الثابت إلى 3 مشغلين وطنيين وهم كل من ( شركة كلمات وشركة اتصالنا بالإضافة إلى الشركة العامة للاتصالات والبريد التي تعاقدت من الباطن على تنفيذ خدماتها مع مستثمرين عراقيين) ورخصة اقليمية لشركة فانوس من قبل هيئة الاعلام والاتصالات.
- سمحت الرخصة بتوفير خدمات الصوت اللاسلكي الثابت وخدم ات الرسائل القصيرة وخدمات البيانات مع محدودية التنقل.
- بلغت عدد الخطوط السلكية (الأرضية) 1.9 مليون خط لسنة 2012 مع الإشارة إلى أن عدد الخطوط الأرضية بلغ 833.000 خط لسنة 2005، كما أن عدد الخطوط السلكية



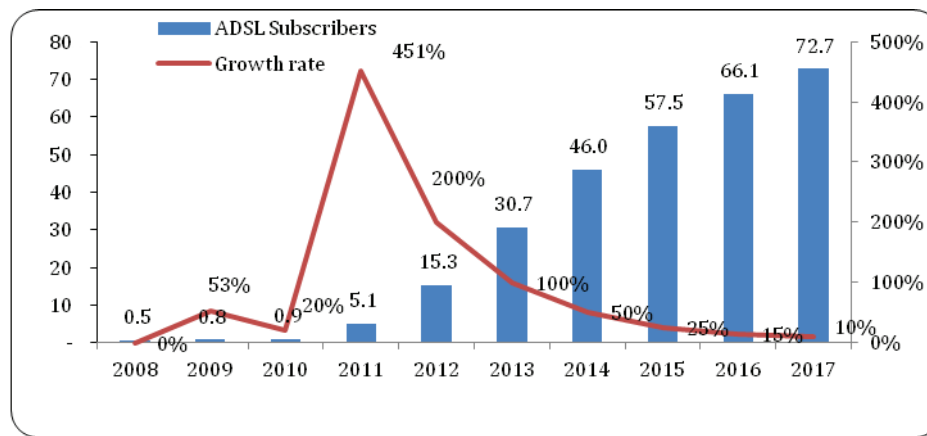
الأرضية النشطة بلغت 1.1 مليون خط لسنة 2013، علماً أنه ومنذ عام 2003 والحكومة العراقية وشركاؤها الأجانب يعملون بشكل جاد على إعادة بناء البنية التحتية للخط الثابت التابع لشركة الاتصالات والبريد والتوسع فيها ، إلا أنها لم ترتقي إلى الهدف المطلوب ولا تزال متعثرة لغاية الآن حيث بقية النسبة منخفضة جداً مقارنة بالفارق الكبير جداً بنسب تغلغل الهاتف النقال.

- الإشتراكات اللاسلكية الثابتة لسنة 2013 كمايلي:-
  - الشركة العامة للاتصالات والبريد بلغ عدد المشتركين 85.000 مشترك.
  - شركة إتصالنا بلغ عدد المشتركين 264.000 مشترك.
  - شركة فانوس بلغ عدد المشتركين 443.000 مشترك.
  - شركة كلمات بلغ عدد المشتركين 226.000 مشترك.
- بلغ عدد مستخدمي الأنترنت 2.2 لسنة 2012 وقد احتل العراق المرتبة 87 من قائمة دول العالم ونسبة 7.1% وقد بينت منظمة الـ UNSCO بأن مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة يبلغ 78.06% وقد احتل العراق المرتبة 12 من قائمة الدول العربية.
- بلغت عدد الحواسيب الشخصية 2.545.761 لسنة 2011 وقد احتل العراق المرتبة 15 من قائمة الدول العربية.
- عدد العناوين المخصصة ضمن IPv4 بلغت 243.712 لسنة 2012 وحسب مؤشرات كتاب حقائق العالم الأمريكية وقد احتل العراق المرتبة 108 من قائمة دول العالم ونسبة أقل من 0.05% من مجموع العالم وبمعدل 7.8 عنوان لكل 1000 شخص.
- عدد خوادم الأنترنت بلغت 26 لسنة 2012 وحسب مؤشرات كتاب حقائق العالم الأمريكية وقد احتل العراق المرتبة 218 من قائمة دول العالم.
- بلغت عدد النطاقات المسجلة ضمن الرمز العلوي العراقي 960 نطاق لسنة 2014 وحسب إحصائية هيئة الاعلام و الاتصالات.
- بلغت نسبة مستخدمي الانترنت من قبل فئة الاطفال 74% وهذا يدل على قبول المجتمع العراقي للارتقاء والتواصل مع المحيط الخارجي وهو مؤشر ايجابي على ان يتم توجيهه بشكل جيد وذلك حسب الاحصائية التي اجرتها الهيئة ضمن استبيان معد لهذا الخصوص.
- هنالك انخفاض قد لا يتوقف على الزيادة في ADSL والذي سوف يثأثر بفعل خدمة الحزمة العريضة المتنقلة ذات المرونة الأكبر والسعر الأرخص شكل رقم (8) وشكل رقم (9).



شكل رقم (8)

المصدر: الشركة الاستشارية 2013PWC



شكل رقم (9)

المصدر: الشركة الاستشارية 2013PWC

#### 4-4 نقاط الايجاب والسلب والتحديات والتهديدات في قطاع الإعلام

صاحب هذا النمو نقاط ايجابية وسلبية شكلت تحديا امام نمو قطاع الاعلام في العراق منها:-



#### 1-4-4 نقاط القوة:

- زيادة نسبة وسائل الاعلام وفرت مساحة لانتشاره والتصاقه بالحياة المجتمعية قاداته ليشكل مصدر رقابي مهم.
- تعدد وتنوع مصادر الخطابات وسعت من مساحة تلقيها من قبل الجمهور.
- هذه الزيادة الطردية في الكم والنوع لوسائل الاعلام وفرت مصادر لمراقبة وتلبية حاجة الانسان للاعلام في حياته اليومية.
- منح هذا النمو ترسيخ مفهوم حرية التعبير عن الراي.
- زيادة فاعلية نمو الجانب الرقابي لمختلف القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفعاليات والانشطة الاجتماعية.
- تجسير العلاقة بين الاعلام و السلطات التشريعية والتنفيذية واعتماد سلطته الضاغطة في التعبير عن متطلبات الجمهور .

#### 2-4-4 نقاط الضعف:

- خطورة المال السياسي لتمويل بعض هذه الوسائل ترك خطابها احادي الجانب يتقاطع في مواقفه واختلافاته وتنعكس مخرجاته على حياة امن الجمهور وبكرهون على سماع خطابه قسرا.
- تعدد هذه الوسائل تطلب اشغالها من قبل عناصر تفتقر الى الخبرة والتخصص في مجالات الاعلام اثر بشكل كبير على جودة مخرجاته.
- اتساع مساحة التغطية الاعلامية للجانب السياسي على حساب متطلبات القطاعات الاخرى.
- النقص الواضح في قدرة استيعاب وترجمة وسائل الاعلام لمفهوم حرية التعبير جعل بعض هذه الوسائل يقع في مساحة الحرية غير المسؤولة والمخالفة لحدودها المثبتة دستوريا وقانونيا.



- عدم تكافؤ الفرص في الاستفادة من مخرجات الاعلام وحرمان بعض الفئات الاجتماعية من المساندة الاعلامية وضياع حق الانتفاع من وسائله للتعبير عن متطلباتها ووقوع انتهاك لحقوقها وقعت فيها بعض مؤشرات برامج تلفزيونية تسببت بانتهاك كراماتهم وخصوصا الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات المحرومة من المجتمع.

#### 3-4-4 نقاط التحديات والتهديدات:

- عدم استقلالية تمويل هذه الوسائل يعرضها للخضوع الى تنفيذ توجهات مموليها والتي كثيرا ما تكون مصادرها خارجية تؤثر على جودة مخرجات خطاباتها.
- حاجة الساحة العراقية الى عدد من التشريعات المتعلقة بالاعلام وحقوق العاملين فيه مما يجعل الكثير من مساراتها متعثرة النمو ولا يمنحها القدرة على تقويم وضبط ايقاع عملها بغطاء قانوني.
- ايقاف العشوائية في تنامي واتساع هذه المؤسسات دون خضوعها الى سياق المتطلبات التي تشرطها موارد التنمية البشرية للمجتمع والتي تسببت بزيادتها كما على حساب نوعيتها المنسجمة مع حاجتها المستقبلية.
- التحدي الاكبر الذي يواجه الاعلام العراقي افتقاره الى الهوية الواضحة في بنيته العامة بحيث تتضح رؤية خطاباته متمكنة من الانسجام مع البنية الاجتماعية للمجتمع على وفق معطياته انسانيه التاريخية وقيمه واعرافه وموروثه وتكفل له خصوصية التعبير عن هويته الوطنية المنسجمة مع المصالح العليا للبلاد.
- عدم انسجام خطابات أغلب وسائل الاعلام مع مدونات وقواعد البث والسلوك الاعلامي المنظمة لعملها.

#### 5-4 نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

نقاط القوة هي خصائص إيجابية، ملموسة وغير ملموسة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العراقي. وهي تشمل ما يعمل بشكل جيد ويمكن أن يوفر أساساً للقطاع



للاتنتقال نحو الوصول إلى أهدافه. بينما نقاط الضعف هي خصائص تقلل من قابلية القطاع للأداء الجيد والانتقال إلى الأمام. وهي تشمل ما مطلوب تطويره أو تغييره. والفرص هي احتمالات جديدة قد تسمح للقطاع بأن يحقق أكثر من إنجازاته الحالية. والتهديدات هي عوائق داخلية للقطاع، أي، أنها ابتداءً ضمن سيطرة المسؤولين عن إدارة القطاع (وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات) أو المشغلين ومقدمي الخدمات. والفرص والتهديدات هي عوامل خارجية على قطاع الاتصالات، أي أنها بمعظمها خارج سيطرة المشغلين والمسؤولين عن إدارة القطاع. ونقاط القوة والفرص تبشر بتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بينما نقاط الضعف والتهديدات تحد مما يمكن تحقيقه.

#### 1-4-4 نقاط القوة

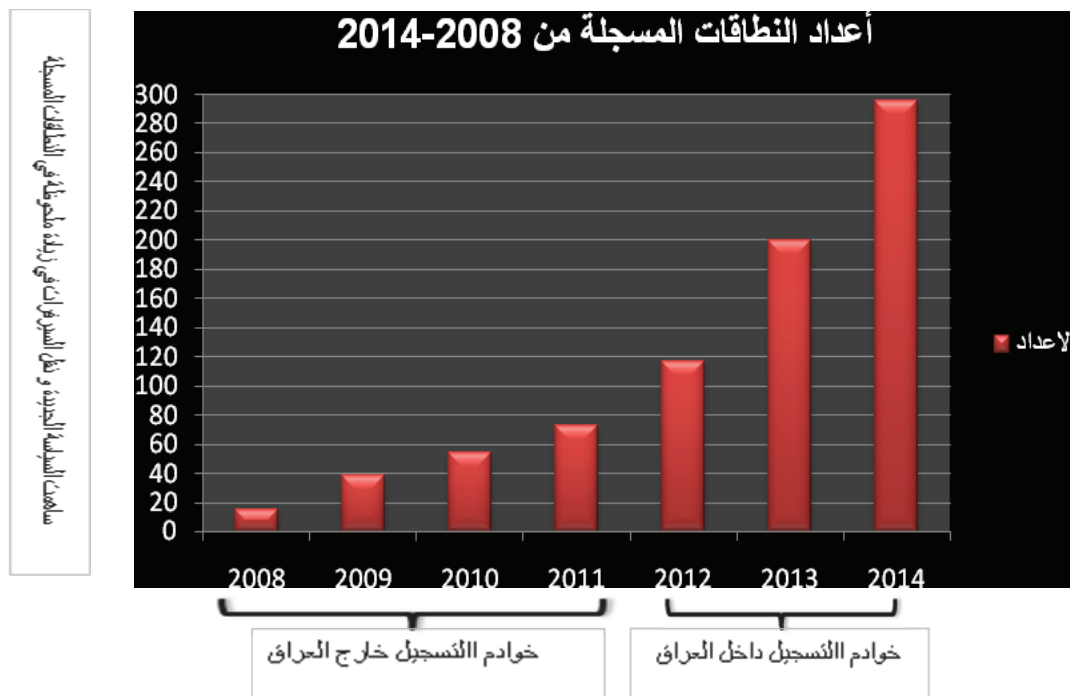
- **القطاع الخاص الديناميكي:** ربما تكون نقطة القوة الفريدة والأهم لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العراقي هي وجود القطاع الخاص الديناميكي الذي أثبت قدرته على تعبئة الموارد المحلية والأجنبية. واتضح هذا خصوصاً في سوق الهاتف النقال، إذ دخل المقاولون والمستثمرون العراقيون والأجانب بنجاح في السوق العراقية لتقديم خدمات النقال الصوتية، وفتحت الاحتكارات الإقليمية الطريق أمام العمليات الوطنية شديدة التنافس. وبينما تم تمكين هذه العملية بجولات متتالية من التراخيص لها القليل من القيود التنظيمية، بدا أن النتائج المؤثرة تعكس كلاً من الطلب الكبير المكبوت (على الصوت، والآن على البيانات والحزمة العريضة) وقابلية القطاع الخاص على الاستجابة والدفع نحو الابتكار. ونتيجة لذلك، هناك الآن عدد من الشركات التي تقدم خدمات اتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مزيج ملكية، وتمويل، ونماذج إدارة، واستخدام ينمو لتوفير خدمات البيانات والحزمة العريضة، والتقدم نحو تجاوز الحدود في شبكات العمود الفقري والربط الدولي.
- **قاعدة الهاتف النقال الشاملة:** تشكل خدمات الهاتف النقال في جمهورية العراق ما يزيد عن 90 بالمئة من كافة روابط الاتصالات وتغطي ما يزيد عن 85 بالمئة من السكان. وهذا يوفر قاعدة منتشرة للاتصالات الصوتية التي من المؤمل أن تنشأ عليها بسرعة تطبيقات البيانات (مثل صيرفة النقال) والبريد الإلكتروني والحصول على الإنترنت، والاستخدامات الأخرى المتطورة.



- **قاعدة اللاسلكي الثابت المتنامية:** قد تكون هناك عملية مشابهة جارية الآن من بين المجهزين الوطنيين المرخصين. وهذا سيساعد في تجاوز بعض المعوقات التي تظهر عند البدء بخدمات الإنترنت والخدمات الأخرى المستندة على البيانات بدون شبكة تلفون ثابت شاملة عالية الجودة يتم الوصول من خلالها إلى الزبائن النهائيين. ويتم نشر بعض أنواع التكنولوجيا الحديثة، من ضمنها WiMax و LTE، لأول مرة في جمهورية العراق ولها إمكانية النمو السريع حال توفير الطيف الترددي الكافي. ويمكن أن يصبح التلفون اللاسلكي الثابت طريقة اقتصادية لتوسيع روابط الحزمة العريضة من شبكات العمود الفقري عالية السعة (مثل الألياف الضوئية) إلى مكانات ومستخدمين نهائيين أصغر. وسوف يقدم كذلك بعض التنافس بين مختلف وسائل الدخول الثابت.
- **المنظم في المكان الصحيح:** للتحويل من حالة الاحتكار إلى هياكل السوق الخاصة والتنافسية، لابد من وجود لوائح تنظيمية لاحتواء سوء استخدام سلطة السوق وتقوية التنافس وخلق المناخ الاستثماري المفضل وتضييق فجوات التطور. وأن تأسيس هيئة الإعلام والاتصالات في مرحلة مبكرة في هذه العملية هو أحد المصادر المهمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العراقي.
- **رؤية مستقبلية مشتركة** تنال ثقة جميع القوى الفاعلة من قطاع عام وخاص ومنظمات اهلية واكاديمية.
- **نواة تشريعية** تشكل اطارا قانونيا عريضا يدفع للاستثمار والتعددية وحماية التنافس.
- **اهتمام حكومي** بتطوير مجتمع المعلومات والاتصالات والعمل الدائم من قبل الحكومة على توفير الدعم اللازم.
- **سبق للهيئة** تخصيص الحزمة الراديوية لمشروع الحكومة الالكترونية.
- **توفر شبكة** الألياف الضوئية والربط الدولي ولكن لاتزال الخدمة محتكرة من قبل شركات الوزارة ومن جهة أخرى فإن الأجور مرتفعة جداً مقارنة بأجور الخدمة في الدول المجاورة والإقليمية.
- **ان اسم النطاق العلوي للبلد هو جزء من البنية التحتية الحساسة** للإنترنت و التي تشمل DNS. ويعد النطاق العلوي ضروريا في تعزيز موثوقية و انتشار المحتوى العراقي للإنترنت، حيث ان محركات البحث العالمية مثل Google و Yahoo. تسعى لأن يكون لها اسم نطاق ضمن البلد مثل google.iq لتكون خوارزمية البحث لها



بصورة ترتب المواقع التي تحمل اسم النطاق اولاً. وعمدت سياسة النطاق العراقي لزيادة موثوقية اسماء ال نطاق من خلال تخصيص الأمتدادات. com.iq للشركات العراقية حصراً و. gov.iq للمؤسسات الحكومية و mil.iq للمؤسسات العسكرية وحسب السياسة لكل امتداد ، مما يضمن الموثوقية للمواقع المسجلة ضمن الأمتدادات ووفرت السياسة الجديدة التي وضعت نهاية عام 2012 مع تقليل الأسعار وتسهيل اجراءات التسجيل زيادة ملحوظة في تسجيل اسماء ال نطاقات حيث كانت اسماء النطاق المسجلة لعام 2012 هو 117 نطاق و لعام 2013 200 و لعام 2014 296 نطاق اي بزيادة 70 بالمئة ليصبح العدد الكلي لاسماء النطاقات 960 اسم نطاق حالياً. وأدت السيطرة التامة على موارد تسجيل أسماء ال نطاقات العراقية و نقل خوادم التسجيل الرئيسة داخل العراق اسهاماً في تقليل النفقات بنسبة 95 % وكما موضح في الشكل رقم (10)



شكل رقم (10)

المصدر: هيئة الإعلام والاتصالات



#### 2-4-4 نقاط الضعف

- **الإطار القانوني التنظيمي:** من نقاط الضعف الرئيسية في القطاع هي النقص في التشريعات المساندة والداعمة لعجلة الاستثمار في هذا القطاع، بالإضافة إلى عدم الوضوح في اعتماد منهجية وأسس اعداد مسودة قانون الاتصالات والمعلوماتية (القانون اللاحق) للأمر 65 لسنة 2004. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يزال هنالك الكثير من الحاجة إلى التنفيذ من ناحية تحديث الأطر القانونية وزيادة الوعي والمفهوم بشأن تطبيقها، وتسوية الحدود والعلاقات مع وزارة الاتصالات والسلطات الأخرى (حكومات الأقاليم والحكومات المحلية)، وتطوير نظام وقواعد صديقة للسوق، وبناء الإمكانيات والقدرات. وكل هذا يجعل الاستثمار في القطاع عالي الخطورة، وعرضة للضغوط السياسية غير المناسبة والقرارات الاستبدادية، والنقص في اللجوء الرسمي إلى معالجة المشاكل فيما بين الشركات وبين الشركات والحكومة.
- **التداخل الحكومي:** وزارة الاتصالات مسؤولة عن صياغة سياسة القطاع، كما أن الدور المزدوج لوزارة الاتصالات كسلطة قطاعية ومالك للشركات المشغلة (الشركة العامة للاتصالات والبريد والشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت) يتسبب في تعارض كبير في المصالح. إن تعارض المصالح هذا خطير خصوصاً في حالة الشركة العامة للاتصالات والبريد، حيث تحتكر كامل البنية التحتية للاتصالات المحلية والدولية، ويقدم أيضاً خدمات للمستهلك تتنافس مع المشغلين الآخرين.
- **الشركة العامة للاتصالات والبريد كاحتكار غير منظم:** كافة الشبكات المركزية، القائمة والقادمة، هي في متناول الشركة العامة للاتصالات والبريد. وهي تشمل فقط شبكة العمود الفقري (شبكة الألياف الضوئية) وكافة روابط الحزمة العريضة الدولية الموجودة والتي يجري العمل عليها. ومن خلال الخبرة السابقة أن قلة التنافس بين المرافق الرئيسية يؤدي إلى ارتفاع كلف مشغلين آخرين، والتي تمرر إلى بقية الاقتصاد وتبطئ الابتكار. وعندما يكون محتكر الشبكات المركزية هو أيضاً مجهز لخدمات المستهلك، مثل الشركة العامة للاتصالات والبريد، يكون التنافس غير النزيه في الخدمات حتمياً. إذ أن الشركة العامة للاتصالات والبريد، وهي المجهز الوحيد لخدمة تلفون السلكي الثابت. ومن ناحية المبدأ، يمكن معالجة سلطة السوق والتنافس غير النزيه من خلال التنظيم الناجح، ولكن هذا الأمر من الناحية العملية يصعب تحقيقه بوجود احتكارات أصعب مما في السوق التنافسية، حتى في دول ذات



أطر ومؤسسات تنظيمية ناضجة. وفي العراق تقوم الشركة العامة للاتصالات والبريد بتسوية ذلك كونه يبدو خارج المتناول التنظيمي لهيئة الإعلام والاتصالات.

- عدم وجود سياسات واضحة معلنة من قبل وزارة الاتصالات وميزانيات معتمدة تدعم البحث والتطوير .
- ضعف في تنفيذ تصويب أوضاع المحطات الاذاعية الفضائية والأرضية ومراكز خدمات الإنترنت والعاملين في حقل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عموم جمهورية العراق لأسباب وردّها ذكرها آنفاً.
- قلة الموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات وضعف البحث العلمي.
- التفاوت الكبير في قوة وامكانيات بعض الشركات المرخصة.
- توفر الطاقة الكهربائية بصورة مستمرة وتسهيل الحصول على الوقود لعمل المولدات.

#### 3-4-4 الفرص

- **إمكانية النمو:** هناك إمكانية كبيرة لنمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية العراق، حيث في السنوات الأخيرة، تطور القطاع وتوسع بشكل كبير. وهذا هو الحال تحديداً لخدمات البيانات والحزمة العريضة. ويتوقع نمواً حذراً لعدد مستخدمي الهاتف النقال ويتوقع ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت أيضاً. ويمكن أن يتسارع النمو إلى أكثر من التنبؤات مع تحسن الظروف والقطاع وانخفاض المخاطر الأمنية. كما ستتشى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحكومة الالكترونية وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والتجارة الالكترونية طلباً إضافياً كبيراً على خدمات الاتصالات. علاوة على ذلك، فعندما تتحسن الظروف كلياً في البلد، سينمو إجمالي الناتج المحلي على خطى أسرع بكثير مما متوقع حالياً، والذي بدوره سيؤدي إلى طلب إضافي على الاتصالات.

- **الربط الدولي:** تجري الآن تحسينات كبرى في الربط الدولي قد تتيح ساعات حزم أكبر بتكاليف وحدات أقل بكثير من روابط الأقمار الصناعية القائمة. وتشمل تلك المبادرات لربط جمهورية العراق بالكييلات البرية إلى دول أخرى في الشرق الأوسط مع روابط أمامية إلى أوروبا والشرق الأقصى، بالإضافة إلى الروابط (الألياف الضوئية) عبر الحدود إلى الدول المجاورة. شرط أن يتمكن كافة المشغلين العراقيين من الحصول على هذه التسهيلات الجديدة وفق شروط متساوية وبأسعار تستند إلى الكلفة، بشكل



مباشر ومن خلال العمود الفقري (الألياف الضوئية)، وزيادة في الربط الدولي قد تؤدي إلى نمو مؤثر لخدمات الإنترنت الذي يقوده اليوم انخفاض السرعات وارتفاع الأسعار.

- **ترخيص المشغل الرابع للهاتف النقال:** جاري العمل على منح رخصة رابعة، إذ يشترط أن تكون بنود الترخيص مشابهة للتراخيص الثلاثة القائمة، ومن المؤمل أن يجتذب الترخيص الرابع استثماراً جيداً كبيراً لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويعزز التنافس على الأسعار وجودة الخدمة والابتكار. وتحديداً، إدخال تكنولوجيا الجيل الرابع قد يمكن سلسلة عريضة من التطبيقات المستندة إلى البيانات ودخول أسرع على الإنترنت مما تتيحه شبكات جي2 وجي2.5 الحالية وجي3 بعد دخولها السوق العراقي مؤخراً.

- **إعادة هيكلة الشركة العامة للاتصالات والبريد والشركة العامة لخدمات شبكة المعلومات الإنترنت:** تحويل الشركة العامة للاتصالات والبريد والشركة العامة لخدمات شبكة المعلومات الإنترنت إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتطبيق هو تحدي وفي نفس الأثناء فرصة كبيرة. وقد نجحت دول عديدة في قلب مشغلين حاليين بطريقة تنسجم مع السوق التنافسية التي يقودها القطاع الخاص، ومستدامة على المدى البعيد وفق الأسس التجارية، وتمتلك تأثيراً مالياً إيجابياً. والميزة المشتركة لهذا التحول هي تبني نموذج الأعمال المعدل وفق النمو والذي يركز على فرص وتكنولوجيا السوق الحالية. وهناك مدى واسعاً من الخيارات للشركة العامة للاتصالات والبريد، من أن تصبح في الأساس مجهز جملة لخدمات شبكات البنية التحتية إلى التطور إلى شركة متكاملة الخدمات تنافس في كافة أجزاء السوق. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى لقلب شركة العامة للاتصالات والبريد في إعادة تنظيمها، والعمل بموجب ترخيص منسجم مع تلك الصادرة إلى مشغلين آخرين، وحسب قواعد والتزامات ومراقبة تنظيمية مماثلة.

- **اهتمام حكومي بضبط الأمن وبسط سلطة القانون** سوف يعزز من ثقة المستثمر للعمل.
- **ظروف دولية واهتمام واسع مناسب** لمساعدة المجتمع العراقي لتنمية الاقتصاد العراقي.
- **تبني الحكومة العراقية سياسة تحرير السوق وتحفيز المشاركة** الواسعة من قبل القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.



- مشاركة عراقيي المهجر في دعم الاقتصاد الوطني ونقل الخبرات والمعرفة.
- توسع في مجال التعليم التقني وإنشاء العديد من المراكز المتخصصة في الجامعات وزيادة الإقبال عليها.
- انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية عبر الاستفادة من خصخصة بعض الخدمات الحكومية.

#### 3-4-4 التهديدات

- **المناخ الاقتصادي:** بالرغم من التحسنات في السنوات الأخيرة، إلا أن المناخ الاقتصادي والاستثماري الكلي في جمهورية العراق ما زال صعباً، خصوصاً بالنسبة إلى متوسطي وصغار المستثمرين.
- البنك الدولي صنّف العراق بالمرتبة 166 من بين 183 بلداً من ناحية سهولة تنفيذ المشاريع الاقتصادية. ويواجه المستثمرون مخاطر أمنية وتكاليف كبيرة، غير منسجمة مع القواعد القانونية، المزيج المعقد من القوانين والإجراءات الإدارية من مختلف الأنظمة والأزمّة السابقة، وآليات حلول النزاعات غير الشفافة. وما زالت الهيئات الاستثمارية والإقليمية، المؤسسة لتسهيل الاستثمار والأجنبي والمحلي، غير فاعلة في الكامل. ولعدم وجود قوانين تحمي المنافسة والمستهلك، فإن المشاريع الاقتصادية خاضعة إلى التنافس غير النزيه وليس للزبائن الحق في المطالبة ضد الممارسات التجارية الفاسدة. وبالنسبة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فإن هذا الأمر يعني أن قوانين وسلطات القطاع بحاجة لسن قوانين وإنفاذ التنافس بالإضافة إلى حقوق الزبون، والمرونة لتفعيل العمل بها.
- **الكلفة الاجتماعية لإعادة الهيكلة:** قلب احتكارات الدولة الحالية على شركات تجارية يمكنها من الأداء الجيد في كافة البيئات التنافسية التي في الغالب تتضمن تخفيضات ابتدائية كبيرة للقوى العاملة. ويمكن استخدام تركيبة من الاحتكاك وتعجيل التقاعد والشراء التدريجي الطوعي للأسهم المسيطرة وإعادة التدريب والتشيت ودعم المقاولين الجدد وأدوات أخرى يمكن استخدامها للتوفيق بين المشروع الاقتصادي والمصالح الشخصية معاً. ومع تسارع نمو القطاع، سيكون مجموع توظيف القطاع في النهاية أعلى مما قبل إعادة الهيكلة. ويجب أن تكون تلبية الكلفة الاجتماعية للتحويل جزءاً مكملًا لأي برنامج إعادة هيكلة.



- توفر الطيف الترددي: مع انتقال العراق من الدفاع والأمن إلى التأكيد على التنمية الاقتصادية المستدامة، قد يكون من المناسب تنقيح جدول توزيع الترددات الوطنية.
- الاعتداءات المباشرة على مكونات شبكات الاتصالات من قبل المجاميع الإرهابية وزيادة التوتر وعدم الاستقرار في بعض المناطق.
- تذبذب وتأرجح الوضع الاقتصادي.
- مشروع الحكومة الالكترونية ما زال متعثرا لعدة اسباب اهمها عدم توحيد قواعد بيانات الحكومة للوزارات المختلفة، وعدم التعاون في هذا المجال وعدم توحيد وتبسيط الإجراءات في القطاع الحكومي.
- غياب التعاون والتنسيق مع حكومات الأقاليم والحكومات المحلية.
- قلة الوعي بأهمية النطاق العلوي العراقي، على الرغم من الأقبال على تسجيل النطاق العراقي من قبل العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية والجامعات إلا ان معدل التسجيل لايزال غير مرضي. اذا ان معدل التني لأسماء ال نطاقات تحت النطاق العلوي مقارنة بال نطاقات الأخرى . com و . net لايزال قليلا. و ان الفكرة الحالية السائدة لمجتمع الأترنت و اصحاب المصلحة من الاعتقاد بأفضلية ال نطاقات العالمية الأخرى مثل . NET , COM و صعوبة تسجيل النطاق العراقي ساهمت في التوجه نحو تسجيل النطاق ضمن الأمتدادات المذكورة.

#### 5- الغايات والأهداف الاستراتيجية:-

بناء على ما جاء في مؤشرات الحكومة وخطة التنمية الوطنية 2013- 2017 وتحليل المعطيات للسوق العراقي، ندرج أدناه الغايات والأهداف ونرافق ربطاً جداول تتضمن الخلاصة التنفيذية للخطة الإستراتيجية للهيئة للفترة 2015-2018.

ت	الغايات	الأهداف
1	تنمية بنية قطاعات الاعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العراق من النواحي التنظيمية لبنيتها وتحسين مخرجاتها وتمكين	1- المساهمة في تطوير حزمة القوانين والتشريعات والقواعد واللوائح التي تسهم في تعزيز حرية التعبير وتضع مسار هذه المؤسسات وفق قاعدة قانونية وتشريعية صحيحة، تطوير إطار قانوني رصين يسهم في



ازدهار قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وينسجم ومتطلبات التنظيم الحديث وبواب عجلة التطورات التكنولوجية.	استقلاليتها وإدامة بناء وتطوير بيئة تنظيمية فعالة تستقطب الإستثمار وتميمه.	
1- مراجعة التشريعات والقرارات والتعليمات التنظيمية الحالية وتحديد وإعداد وإصدار قرارات أو أي تعليمات ولوائح تنظيمية جديدة ضرورية. 2- زيادة ثقة المستثمرين بالسياسات والقرارات والإجراءات المتخذة من قبل المنظم المستقل. 3- تعزيز العلاقات وفتح آفاق التعاون المشترك بين الهيئة كمؤسسة فيدرالية مستقلة وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية. 4- تشجيع تدفق المزيد من الإستثمارات وتهيئة مناخ يبيئ لخلق فرص استثمارية جديدة. 5- طرح فرص استثمارية جديدة لمنح تراخيص جديدة.	2 الإستمرار في تحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وبما يعزز المنافسة وتدفق الإستثمارات المحلية والدولية	
1- توفير الخدمة الشاملة. 2- ادامة المناخ التنافسي بين المشغلين ومقدمي الخدمات. 3- مراجعة الإطار التنظيمي لمعايير جودة الخدمة. 4- زيادة الوعي لدى المستهلك في مجال حماية حقوقه والخيارات المتاحة له وتحديد المعوقات. 5- تثقيف المستهلك وزيادة وعيه حول حسن الإستخدام لوسائل الاتصالات وكيفية حماية معلوماته الشخصية.	3 خدمات اتصالات عالية الجودة وفي متناول أوسع شريحة من المجتمع	
1- زيادة ثقة المستهلك للعيش في بيئة توابك عصر تطور والسرعة في خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتخلو من التلوث.	4 نحو اقتصاد عراقي اخضر خالي من التلوث الإشعاعي	
1- متابعة تنفيذ سياسات وخطط إدارة الطيف الترددي وتنظيمه وتوزيعه بما يتيح إستثماره بالشكل الأمثل وبأعلى مستوى من الشفافية والنزاهة وتحقيق المردود المناسب والمكافئ لقيمتها المادية. 2- متابعة تنفيذ آليات وأنظمة إدارة الطيف الترددي وتنظيمه وتوزيعه بما يتيح إستثماره بالشكل الأمثل وبأعلى مستوى من الشفافية والنزاهة وتحقيق المردود المناسب والمكافئ لقيمتها المادية. 3- تطوير المهارات وتبادل الخبرات الفنية.	5 استثمار واستغلال استخدام الموارد النادرة بالشكل الأمثل	
1- الاستمرار في تشجيع استخدام النطاق العلوي العراقي iq. و. عراق.	6 تعزيز مكانة وزيادة الوعي لاستخدام النطاق العلوي العراقي (iq.) و (عراق.)	





7	الارتقاء بمستوى خدمات وتطبيقات الانترنت	1- تهيئة المناخ الملائم لتطوير خدمات وتطبيقات الانترنت وحماية المستخدمين.
8	اعلام حر يؤمن ازدهار العراق وتأمين بنية صالحة للتنمية البشرية	1- التأسيس لخطاب اعلامي يحقق الحوار وما ينشد الإبداع والتواصل والتآخي. 2- استثمار الأدوات والمناهج التحليلية والرصدية للوصول الى رسالة اعلامية تصون وتحفظ كرامة المواطن وتحقق تنشئة وتنمية اجتماعية ثقافية حضارية في المجتمع العراقي. 3- توفير البنية التحتية لصناعة الإعلام الحديث. 4- تخفيف العبء المالي على وسائل الاعلام. 5- تحسين امكانيات كوادر وسائل الاعلام في حقول تخصصاتهم المهنية
9	ادامة المحافظة على تحصيل وتحسين طرق الحصول على الايرادات بدقة متناهية	المحافظ على موارد الدولة
10	ادامة تطوير القدرة المؤسسية وتحسين اجراءات وسياسات التعيين والاحتفاظ بالموظفين	1- استقطاب افضل الكفاءات للعمل في الهيئة. 2- بناء الهيئة الالكترونية.

#### ملاحظة:-

تخضع الخطة للمراجعة الدورية كل ستة اشهر لضمان انسجامها مع تحقيق الأهداف المطلوبة وقد يتطلب الموضوع اعادة النظر في تعديل بعض الفقرات والاجراءات المقترحة لذا اقتضى التنويه.





# الملحق (أ)



## الغاية (1)

تنمية بنية قطاعات الاعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العراق من النواحي التنظيمية لبنيتها وتحسين مخرجاتها وتمكين استقلاليتها وإدامة بناء وتطوير بيئة تنظيمية فعالة تستقطب الإستثمار وتنمية

### الهدف الإستراتيجي

1- المساهمة في تطوير حزمة القوانين والتشريعات والقواعد واللوائح التي تسهم في تعزيز حرية التعبير وتضع مسار هذه المؤسسات وفق قاعدة قانونية وتشريعية صحيحة، تطوير إطار قانوني رصين يسهم في ازدهار قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وينسجم ومتطلبات التنظيم الحديث وبوابك عجلة التطورات التكنولوجية.



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص، خامساً: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية
الفقرات الفرعية للمحور (3)	أ-6- دعم الاستثمار في القطاعات المختلفة وتكثيف البيئة التشريعية والتنظيمية والمالية بما يحقق تحفيزاً كافياً لنشاط الاستثمار
الفقرات الفرعية للمحور (5)	أ-1- موازنة الاطار القانوني والسياسي المنظم للعمل المؤسساتي، ج- مراجعة وتحديث التشريعات والأنظمة
الغاية (1)	تتمية بنية قطاعات الاعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العراق من النواحي التنظيمية لبنيتها وتحسين مخرجاتها وتمكين استغلاليتها وإدامة بناء وتطوير بيئة تنظيمية فعالة تستقطب الاستثمار وتنميه
الهدف الإستراتيجي (1)	المساهمة في تطوير حزمة القوانين والتشريعات والقواعد واللوائح التي تسهم في تعزيز حرية التعبير وتضع مسار هذه المؤسسات وفق قاعدة قانونية وتشريعية صحيحة، وتطوير اطار قانوني رصين يسهم في ازدهار قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وينسجم ومتطلبات التنظيم الحديث وبوأكب عجلة التطورات التكنولوجية

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	متابعة تطورات اقرار قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	مستمر	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية	مجلس الوزراء، لجنة الخدمات والإعمار، ولجنة الثقافة والإعلام البرلمانية	الخبرات والتجارب الدولية	المؤشرات العالمية في مجال التنظيم ومؤشرات الدولة العراقية	-	التسيق مع كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية والكل السياسية اذا لزم الأمر، مع مراعاة المعايير الدولية وتعليمات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية WTO ، والإنسجام مع رؤية الدولة في تشجيع واستقطاب الاستثمارات ومواكبة التطورات
2	مراجعة التشريعات والسياسات والقرارات النافذة والأنظمة الداخلية ذات الصلة واعداد خطة عمل لادخال القانون الجديد حيز التنفيذ	مستمر -	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مجلس الوزراء والاتصالات، والاتصالات في الأقاليم	الخبرات الدولية السابقة	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، القانون الجديد، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، مراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة	-	وضع خطة عمل متكاملة وفق جداول زمنية قابلة للتنفيذ لاعداد واصدار وتعديل القرارات والأنظمة الداخلية المعمول بها وبما ينسجم مع متطلبات تنفيذ القانون الجديد في حال صدوره
3	مراجعة التعليمات واللوائح التنظيمية النافذة	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، القانون الجديد، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	وضع خطة عمل متكاملة وفق جداول زمنية قابلة للتنفيذ لاعداد واصدار وتعديل اللوائح التنظيمية والتعليمات والإرشادات والإجراءات المعمول بها وبما ينسجم مع متطلبات تنفيذ القانون الجديد في حال صدوره



الملاحظات	التخصصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتقيد	سنة التقيد	وصف المهمة	المهمة
تشكيل لجان مختصة للتنفيذ وقد يتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الاستشارية المتخصصة وقد تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات وحسب ما تقتضيه الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015- 2018	4,000,000 دولار أمريكي	دستور جمهورية العراق، مؤشرات الحكومة المركزية، القانون الجديد، قرارات اللجان التنسيقية المختصة، الأهداف الاستراتيجية للخطّة، متطلبات الشفافية، مكافحة الفساد، مراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة	جهات استشارية، وملاحظات اللاعبين والمهتمين	الجهات المعنية	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	تحديد المتطلبات الجديدة واعداد الاصدارات الجديدة او المعدلة وصياغة مسودة السياسات / القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الارشادات / الإجراءات ومن ثم طلب مرنيات العموم لبدء الرأي حولها	4
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادرة مجلس الأمناء قبل تاريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وبكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	-	-	-	مجلس الأمناء الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	اقرار واصدار السياسات / القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الارشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة بعد رفع التوصيات النهائية	5
أخطار مجلس الأمناء باجراءات التنفيذ	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	وضع خطة لتطبيق السياسات / القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الارشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة وعلى مراحل وحسب برنامج الهيئة ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	6
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بخطة التطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و صة المرح	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة ومنها المرخصة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	7



الملاحظات	التخصصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التنسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	8
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	9



## الغاية (2)

### الإستمرار في تحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وبما يعزز المنافسة وتدفق الإستثمارات المحلية والدولية

#### الأهداف الإستراتيجية

- 1- مراجعة التشريعات والقرارات والتعليمات التنظيمية الحالية وتحديد وإعداد وإصدار قرارات أو أي تعليمات ولوائح تنظيمية جديدة ضرورية.
- 2- زيادة ثقة المستثمرين بالسياسات والقرارات والإجراءات المتخذة من قبل المنظم المستقل.
- 3- تعزيز العلاقات وفتح آفاق التعاون المشترك بين الهيئة كمؤسسة فيدرالية مستقلة وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية.
- 4- تشجيع تدفق المزيد من الإستثمارات وتهيئة مناخ يبني لخلق فرص استثمارية جديدة.
- 5- طرح فرص استثمارية جديدة لمنح تراخيص جديدة.



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص، خامساً: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية
الفقرات الفرعية للمحور (3)	أ- إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، أ-6 دعم الاستثمار في القطاعات المختلفة وتكثيف البيئة التشريعية والتنظيمية والمالية بما يحقق تحفيزاً كافياً لنشاط الاستثمار، ب- توفير البيئة التحتية الضرورية
الفقرات الفرعية للمحور (5)	أ-1- موازنة الاطار القانوني والسياسي المنظم للعمل المؤسسي، ج- مراجعة وتحديث التشريعات والأنظمة
الغاية (2)	الاستمرار في تحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وبما يعزز المنافسة وتدفع الاستثمارات المحلية والدولية
الهدف الإستراتيجي (1)	مراجعة التشريعات والقرارات والتعليمات التنظيمية الحالية وتحديد واعاد واصدار قرارات أو أي تعليمات ولوائح تنظيمية جديدة ضرورية

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ في الهيئة	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	مراجعة التشريعات والسياسات والقرارات النافذة والأنظمة الداخلية ذات الصلة واعداد خطة عمل لادخال قرارات تحرير وخصخصة القطاع حيز التنفيذ	2015- 2018	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مجلس الوزراء والاتصالات، والاتصالات في الأقاليم	الخبرات الدولية السابقة	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، مراعاة متطلبات ذوي الإحتياجات الخاصة، وحقوق الموظفين	-	وضع خطة عمل متكاملة وفق جداول زمنية قابلة للتنفيذ لاعداد واصدار وتعديل القرارات والأنظمة الداخلية المعمول بها وبما ينسجم مع متطلبات تنفيذ قرارات تحرير وخصخصة القطاع حال صدوره، كما وتنطبق هذه الإجراءات على كافة السياسات والقرارات الإستراتيجية حال اقرارها لضمان تنفيذ البرامج بشكلها السليم
2	مراجعة التعليمات واللوائح التنظيمية النافذة	2015- 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	وضع خطة عمل متكاملة وفق جداول زمنية قابلة للتنفيذ لاعداد واصدار وتعديل اللوائح التنظيمية والتعليمات والإرشادات والإجراءات المعمول بها وبما ينسجم مع متطلبات تنفيذ قرارات تحرير وخصخصة القطاع حال صدوره



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تشكيل لجان مختصة للتنفيذ وقد يتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الاستشارية المتخصصة وقد تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات والمعايير ومن ضمنها جودة الخدمة وحسب ماتتضيه الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015-2018	4,000,000	دستور جمهورية العراق، موشرات الحكومة المركزية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، قرارات اللجان التنسيقية المختصة، الأهداف الاستراتيجية للخطة، متطلبات الشفافية، مكافحة الفساد	جهات استشارية، وملاحظات اللاعين والمهنيين والمنظمات الدولية	الجهات المعنية	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2017	تحديد المتطلبات الجديدة واعداد الاصدارات الجديدة او المعدلة و صياغة مسودة السياسات / القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات ذات الصلة ومن ثم طلب مرنثات العموم لبدء الرأي حولها	3
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تاريخ نفاذها مع مراعاة تهينة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	-	-	-	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	اقرار واصدار السياسات / القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	4
أخطار مجلس الأمناء باجراءات التنفيذ	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2017	وضع خطة لتطبيق السياسات / القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	5
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بخطة التطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة ومنها المرخصة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	6





الملاحظات	التخصصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	7
قياس مستوى الانجاز المتوقع وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	8



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص، خامساً: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية
الفقرة الفرعية للمحور (3)	أ- إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، أ- 6 دعم الاستثمار في القطاعات المختلفة وتكثيف البيئة التشريعية والتنظيمية والمالية بما يحقق تحفيزاً كافياً لنشاط الاستثمار، ب- توفير البيئة التحتية الضرورية
الفقرات الفرعية للمحور (5)	أ- إصلاح النظام المؤسسي وتحسين أدائه وتبسيط إجراءات العمل، أ- 1 مواءمة الإطار القانوني والسياسي المنظم للعمل المؤسسي، ج- مراجعة وتحديث التشريعات والأنظمة، هـ- مكافحة الفساد
الغاية (2)	الإستمرار في تحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وبما يعزز المنافسة وتدفع الإستثمارات المحلية والدولية
الهدف الإستراتيجي (2)	زيادة ثقة المستثمرين بالسياسات والقرارات والإجراءات المتخذة من قبل المنظم المستقل

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	متابعة إقرار تطوير السياسات ونشر اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية لذلك من خلال: وضع النظام الداخلي للعمل، آلية معالجة الشكاوى، آلية معالجة الطعن وفرض النزاعات	2015	الإدارة التنفيذية،	-	الخبرات الدولية، جهات استشارية	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	1,097,239.0 دولار أمريكي	قيد التنفيذ والمتابعة من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالاشتراك مع الشركة الاستشارية WRAP المتعاقد معها لدراسة ووضع مجموعة من اللوائح التنظيمية ومن المؤمل المباشرة بالعمل في شهر شباط 2015
2	تنفيذ إجراءات وضع التعليمات واللوائح التنظيمية الضرورية ومسودتها وطلب مزيات العموم لبدء الرأي حولها	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات الاعميين والمهنيين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	قيد التنفيذ من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالتسيق مع الشركة الاستشارية WRAP



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	الجهات المعنية الإستشارية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2015	إقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	3
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيينات الزمنية لتحقيق الاهداف الإستراتيجية للخطة العامة وتأثيرها على التوقيينات الزمنية للبرامج الأخرى	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	وضع خطة لتطبيق السياسات / القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	4
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيينات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة ومنها المرخصة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	5
تقييم الاهداف المنخفضة بعد التطبيق وحسب المؤشرات وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تلبية تحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	7



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص، خامساً: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية، سادساً: تنظيم العلاقات المحلية - الاتحادية
الفقرة الفرعية للمحور (3)	أ- إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، أ- 6- دعم الاستثمار في القطاعات المختلفة وتكثيف البيئة التشريعية والتنظيمية والمالية بما يحقق تحفيزاً كافياً لنشاط الاستثمار، ب- توفير البيئة التحتية الضرورية
الفقرات الفرعية للمحور (5)	أ- إصلاح النظام المؤسسي وتحسين أدائه وتبسيط إجراءات العمل، أ- 1- موازنة الإطار القانوني والسياسي المنظم للعمل المؤسسي، ج- مراجعة وتحديث التشريعات والأنظمة، هـ- مكافحة الفساد
الفقرة الفرعية للمحور (6)	ج- تحسين التنسيق بين الوزارات والمحافظات والدوائر المحلية
الغاية (2)	الإستمرار في تحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وبما يعزز المنافسة وتدفع الإستثمارات المحلية والدولية
الهدف الإستراتيجي (3)	تعزيز العلاقات وفتح آفاق التعاون المشترك بين الهيئة كمؤسسة فيدرالية مستقلة وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الإعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	وضع منهاج وبرنامج عمل لمعالجة المشاكل العالقة مع الأقليم والحكومات المحلية حول إستغلال الموارد النادرة، حق منح التراخيص للاتصالات والإعلام، آليات تطبيق السياسات العامة، اللوائح التنظيمية والتعليمات النافذة، وتجنب التقاطعات في الصلاحيات الممنوحة لكل جهة ورسم دور واضح للعمل المشترك	مستمر	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	الحكومة المركزية، الأقاليم، مجالس المحافظات، اللجان البرلمانية المختصة	الخبرات والتجارب الدولية اذا لزم الأمر	دستور جمهورية العراق، مؤشرات الحكومة المركزية، الأمر 65 أو القانون الاحق، قرارات اللجان التنسيقية المختصة في حل المشاكل العالقة مع الاقاليم ومجالس المحافظات، الأهداف الإستراتيجية للخطة، متطلبات الشفافية، مكافحة الفساد	-	منح أدوار أكثر تفاعلية للقاعات الثانية مع المعنيين، إقامة الندوات وتحقيق الاجتماعات لإزالة اليبس في التقاطعات و زيادة الحملات التوعوية بشأن العمل والتنسيق المشترك بالاضافة الى التنسيق من خلال اللجان المختصة اذا لزم الأمر
2	وضع خطط وآليات لتصويب عمل الجهات العاملة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام في الأقاليم	2015 - 2016	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	الحكومة المركزية، الأقاليم، اللجان البرلمانية		دستور جمهورية العراق، مؤشرات الحكومة المركزية، الأمر 65 أو القانون الاحق، قرارات اللجان التنسيقية المختصة بالاهداف الإستراتيجية للخطة، متطلبات الشفافية، مكافحة الفساد	-	تشكيل لجان مختصة من كلا الطرفين، مع مراعاة حقوق كافة الأطراف في هذه المعادلة وبما يضمن نجاح الإستثمارات في عموم العراق



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهينة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفيل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	دستور جمهورية العراق، مؤشرات الحكومة المركزية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، قرارات اللجان التنسيقية المختصة، الأهداف الاستراتيجية للخطّة، متطلبات الشفافية	الخبرات والتجارب الدولية اذا لزم الأمر	الحكومة المركزية، الأقاليم، مجالس المحافظات، اللجان البرلمانية المختصة	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة، واللجان المختصة	مستمر	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية للجان المختصة ووضع جداول زمنية لتكيف الوضع القانوني ولكل حالة على حدة لتهينة مستلزمات العمل	3
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطّة العامة وتأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج العمل المشترك والمستجدات التي تطرأ على الخطّة	4
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2017	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق المعالجات وتنفيذ العمل بالخطّة	5
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والاقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج المعالجات والإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستثمر، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطّة التنفيذية	7



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص، خامساً: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية
الفقرات الفرعية للمحور (3)	أ- إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، ب- توفير البنية التحتية الضرورية
الغاية (2)	الاستمرار في تحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وبما يعزز المنافسة وتدفع الاستثمارات المحلية والدولية
الهدف الإستراتيجي (4)	تشجيع تدفق المزيد من الاستثمارات ونهية مناخ يبيح خلق فرص استثمارية جديدة

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	الاستمرار بتقييم التحديات وتحديد معوقات دخول أسواق الاتصالات والاعلام العراقية والعمل على وضع الحلول اللازمة لمعالجتها أو الحد من تأثيرها	2015-2018	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	-	استبيان وملاحظات اللاعنين والمهتمين في السوق العراقي	المؤشرات الفنية والمالية والاقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام، الشكاوي، مؤشرات السوق العراقي	-	اقامة ندوات والتنسيق من خلال اللجان المختصة اذا لزم الأمر فتح باب الحوار والمناقشة مع رؤى المستثمرين، وأخطار مجلس الأمناء
2	متابعة إقرار تطوير السياسات ونشر اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية لذلك من خلال: المنافسة، الترابط البيئي، سياسة وتنظيم التعرفة والوضع المهيم، خدمة الاحتفاظ بالرقم	2015	الإدارة التنفيذية	-	الخبرات الدولية، جهات استشارية	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطة	1,097,239.0 دولار أمريكي	قيد التنفيذ والمتابعة من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالتنسيق مع الشركة المستشارة WRAP
3	تنفيذ إجراءات وضع اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية ومسودتها وطلب مرنات العموم لبدء الرأي حولها	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات اللاعنين والمهتمين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطة	-	قيد التنفيذ من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالتنسيق مع الشركة المستشارة WRAP





الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، الموشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون الاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	الجهات الإستشارية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2015	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	4
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة العامة لتأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	5
قد تتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	متابعة استعداد وثنية كافة الجهات ذات الصلة ومنها المرخصة للبدء بتطبيق ونفغيل العمل بالخطة	6
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	7
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	8



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
في المراحل النهائية وهي قيد التنفيذ والمتابعة من قبل الفرق المختص والدوائر المعنية وبالتنسيق مع الشركة الاستشارية Analysysmason وتخضع جميع الإجراءات لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تاريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات تنفيذها من قبل جميع الأطراف بوقت مناسب وبمبايضم وبكفل حقوق الجميع وعلى رأسها المستهلك	220,000 دولار أمريكي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخدمة، متطلبات السوق العراقي والمنافسة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	الاتصالات و البيئة الجهات المرخصة،	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015	متابعة تنفيذ وإقرار تطبيق توصيات الخدمة الاستشارية فى مجال المشاركة فى الإبراج المعدة من قبل الشركة الإستشارية Analysysmason	9
(إعلان طلب الحصول على الرخصة) وحسب الآليات الاستثمارية المناسبة والمتعارف عليها دولياً والقوانين النافذة، مع مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخدمة العامة تأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	توصيات الخدمة الإستشارية المعدة من قبل الشركة الاستشارية Analysysmason المصادق عليها	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	اعداد وتطبيق خطة عمل لمنح رخص لشركات بناء الأبراج (تحديد آلية منح الرخص وفق القوانين والتعليمات النافذة) وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على	10
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم وتقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها المؤشرات الفنية والمالية والاقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة التنفيذ من قبل شركات الأبراج والنتائج بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	11
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	12





المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
13	متابعة تنفيذ توصيات إعادة تدوير الطيف الترددي (لضمان توفير الموارد النادرة)، اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية و تنفيذ اجراءات وضع اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية ومسودتها وطلب مرنيات العموم لبدء الرأي حولها	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الاستراتيجية للخطة، متطلبات السوق العراقي والمناقشة، الفينة المعدة من قبل الشركة الاستشارية E&Y وتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات والقرارات العربية والاتفاقيات الدولية	-	تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك
14	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	2015 - 2016	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المعنية	-	-	-	مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة العامة وتأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى
15	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة ومنها المرخصة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	2015 - 2016	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المعنية و المرخصة	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم
16	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	2017 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	-	المؤشرات الفنية والمالية والإحصائية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	17
تشكيل لجان مختصة تضمن حقوق الدولة والمستهلك والمستثمرين المرخصين وبالتسيق مع الوزارات التنفيذية المعنية، تجدر الإشارة الى ان الهيئة قد سبق لها وضع اللوائح التنظيمية الخاصة بمقدمي خدمات الانترنت ISP وهي قيد الدراسة من الناحية الامنية ضمن لجنة فنية امنية مختصة، وتقييم الشركة الاستشارية Actel عند الانتهاء منها، وأخطار مجلس الأمناء	-	دستور جمهورية العراق، مؤشرات الحكومة المركزية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، قرارات اللجان التنسيقية المختصة بالأهداف الإستراتيجية للخطة، متطلبات الشفافية، مكافحة الفساد	-	الحكومة المركزية، اللجان البرلمانية، الوزارات المعنية والتنفيذية	الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	مستمر	الاستمرار في متابعة خطط فرض انفاذ القانون، اللوائح التنظيمية، التعليمات ووضع الخطط والآليات المناسبة لانفاذ قوانين وتعليمات الهيئة وتصوب عمل الجهات العاملة (المخالفة) في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنها مقدمي خدمات الانترنت ISP والإعلام ومحال بيع وتداول الأجهزة الالكترونية وأجهزة الاتصالات	18
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفول حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	دستور جمهورية العراق، مؤشرات الحكومة المركزية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، قرارات اللجان التنسيقية المختصة بالأهداف الإستراتيجية للخطة، متطلبات الشفافية	الخبرات والتجارب الدولية اذا لزم الأمر	الحكومة المركزية، الأقاليم، مجالس المحافظات، اللجان البرلمانية المختصة	الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة، واللجان المختصة	مستمر	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية للجان المختصة ووضع جداول زمنية لتكيف الوضع القانوني ولكل حالة على حدة لهيئة مستلزمات العمل	19
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة العامة وتأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج العمل المشترك والمستجدات التي تطرأ على الخطة	20



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الاجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2017	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق المعالجات وتفعيل العمل بالخطه	21
تقيم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج المعالجات والإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	22
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	23
مطروحة ضمن مشاريع الهيئة على الموازنة التشغيلية 2015، للتعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة ومجموعة أخرى من اللوائح التنظيمية ذات الصلة	1,000,000 دولار أمريكي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الاستراتيجية للخطة	الخبرات الدولية، جهات استشارية	-	الإدارة التنفيذية	2015	متابعة إقرار تطوير السياسات ونشر اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية لذلك من خلال: تطبيقات الأترنيت OTT، الالحة التنظيمية VoIP، التجارة الإلكترونية، الشبكة الافتراضية المتتقلة	22
قيد التنفيذ من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالتسيق مع الشركة الاستشارية المزمع التعاقد معها ضمن الموازنة التشغيلية 2015	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الاستراتيجية للخطة	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	الجهات الاستشارية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	تنفيذ اجراءات وضع اللوائح التشغيلية والتعليمات الضرورية ومسودتها وطلب مرنبات العموم لبدء الرأي حولها	23



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، الموشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون الاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	الجهات الإستشارية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2016	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	24
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة العامة لتأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	25
قد تتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2017	متابعة استعداد وثنية كافة الجهات ذات الصلة ومنها المرخصة للبدء بتطبيق ونفغيل العمل بالخطة	26
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	27
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	28



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص، خامساً: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية
الفقرات الفرعية للمحور (3)	أ- إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، ب- توفير البنية التحتية الضرورية
الغاية (2)	الإستمرار في تحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البنية التنظيمية والتشريعية وبما يعزز المنافسة والإستثمار على الصعيدين المحلي والدولي
الهدف الإستراتيجي (5)	طرح فرص استثمارية جديدة لمنح تراخيص جديدة

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ في الهيئة	التسيق	المصادر المطلوبة	الإعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	استكمال اجراءات دراسة ووضع آليات والإعلان عن منح تراخيص جديدة لخدمة الهاتف النقال (الحزمة العرضة المتقلة)	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة ، اللجان المختصة	مجلس الوزراء، اللجان البرلمانية المختصة	اجراءات الشركة الإستشارية PWC	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الإستراتيجية للخطّة، متطلبات السوق العراقي والمنافسة ومتطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، مراعاة متطلبات ذوي الإحتياجات الخاصة، العملة العراقية	-	قيد التنفيذ والمتابعة من قبل الفريق المختص وبالتسيق مع الشركة الإستشارية PWC المتعاقد معها لإدارة عملية المزاد العلني ومنح التراخيص تخضع جميع الاجراءات أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها بوقت مناسب
2	متابعة تنفيذ المهمة الإستشارية وإقرار تطبيق توصيات الخدمة الإستشارية في مجال خدمات الحزمة العرضة المعدة من قبل الشركة الإستشارية Actel عند الإنتهاء منها	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الوزارات والجهات المعنية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطّة، متطلبات السوق العراقي والمنافسة ومتطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	4,000.00 دولار أمريكي	تخضع جميع الاجراءات أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها بوقت مناسب



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الإعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تنفيذ آلية منح الرخص مطروحة ضمن مشاريع الهيئة على الموازنة التشغيلية 2015، للتعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة بالإضافة الى مجموعة أخرى من اللوائح التنظيمية، (التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة للقيام بادرة عملية الميزاد العلني لمنح الرخص وفق القوانين والتعليمات النافذة) و تخضع جميع الاجراءات أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تاريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها بوقت مناسب	1,000,000.0 دولار امريكي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المختصة، الأهداف الإستراتيجية للخطّة، متطلبات السوق العراقي والمنافسة ومتطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، توصيات الخدمة الإستشارية المعدة من قبل الشركة الإستشارية Actel المصادق عليها	توصيات الشركة الإستشارية Actel	مجلس الوزراء، اللجان البرلمانية المختصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	اواخر 2015 او اوائل 2016	منح تراخيص جديدة لخدمات الحزمة العريضة الثابتة (التعاقد مع احد الشركات المختصة في ادارة الميزاد العلني)	3
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الاجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المراجعة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة استعداد وتلبية المرخص الجديد للبدء بنشر الخدمة ومراقبة تعاون كافة الجهات ذات الصلة وخصوصا الجهات المنافسة	4
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، متابعة فرص العمل وتقليل نسبة البطالة، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017- 2018	متابعة نتائج دخول مرخص جديد على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	5
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017- 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطّة التنفيذية	6



## الغاية (3) خدمات اتصالات عالية الجودة وفي متناول أوسع شريحة من المجتمع

### الأهداف الإستراتيجية

- 1- توفير الخدمة الشاملة.
- 2- ادامة المناخ التنافسي بين المشغلين ومقدمي الخدمات.
- 3- مراجعة الإطار التنظيمي لمعايير جودة الخدمة.
- 4- زيادة الوعي لدى المستهلك في مجال حماية حقوقه والخيارات المتاحة له وتحديد المعوقات.
- 5- تثقيف المستهلك وزيادة وعيه حول حسن الإستخدام لوسائل الاتصالات وكيفية حماية معلوماته الشخصية.





المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
الغاية (3)	خدمات اتصالات عالية الجودة وفي متناول أوسع شريحة من المجتمع
الهدف الإستراتيجي (1)	توفير الخدمة الشاملة

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الإعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	متابعة إقرار تطوير السياسات ونشر اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية لذلك من خلال: سياسة وتنظيم الخدمة الشاملة	2015	الإدارة التنفيذية	-	الخبرات الدولية، جهات استشارية	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطة	1,097,239.0 دولار أمريكي	قيد التنفيذ والمتابعة من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالتنسيق مع الشركة الاستشارية WRAP
2	تنفيذ اجراءات وضع اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية ومسودتها وطلب مرنات العموم لبدء الرأي حولها	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطة	-	قيد التنفيذ من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالتنسيق مع الشركة الاستشارية WRAP
3	إقرار واصدار السياسات / القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	الجهات الاستشارية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك





الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الإعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة العامة تأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى وقد يتطلب الأمر إعلان مناقصة ضمن الموازنة التشغيلية 2016	-	سياسة الخدمة الشاملة	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	4
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية والمرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2017	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة وبالتحديد المرخصة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	5
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والاقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	7
في المراحل النهائية وهي قيد التنفيذ والمتابعة من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالتسيق مع الشركة الاستشارية Analysysmason وتخضع جميع الإجراءات لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات تنفيذها من قبل جميع الأطراف بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها المستهلك	220,000 دولار أمريكي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطة، متطلبات السوق العراقي والمنافسة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	ملاحظات اللاعين والمهتمين السوق العراقي	الاتصالات و. البيئة الجهات المرخصة،	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015	متابعة تنفيذ وإقرار تطبيق توصيات الخدمة الاستشارية في مجال المشاركة في الإبراج المعدة من قبل الشركة الاستشارية Analysysmason وفيما يتعلق بتوصية المشاركة في نشر الأبراج في الأرياف	8



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفيل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	الجهات الإستشارية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2015	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	9
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة العامة لتأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى أخطار مجلس الأمناء بإجراءات التنفيذ	-	توصيات الخدمة الإستشارية المعدة من قبل الشركة الإستشارية Analysysmason المصادق عليها	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	وضع خطة لتطبيق الاجراءات الخاصة بالمشاركة الارامية في استخدام الأبراج في المناطق الريفية وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	10
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة ومنها المرخصة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	11
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	12
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	13



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
الغاية (3)	خدمات اتصالات عالية الجودة وفي متناول أوسع شريحة من المجتمع
الهدف الإستراتيجي (2)	ادامة المناخ التنافسي بين المشغلين ومقدمي الخدمات

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	متابعة النتائج الخاصة بتنفيذ سياسات وقرارات ادامة وزيادة المنافسة الواردة في الغايات والأهداف السابقة وذلك من خلال: منح تراخيص جديدة، المشاركة في الأبراج، المنافسة، الترابط الشبكي، سياسة وتنظيم التعرّفة والوضع المهمين، خدمة الاحتفاظ بالرقم، الشبكة الافتراضية المتنقلة، تصويب عمل الجهات المخالفة، الشفافية في العمل، تحرير أسواق الاتصالات، تنظيم دخول الأجهزة المعتمدة	2015 - 2018	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	-	قياس مستوى الانجاز المتحقق وإنعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام، انعكاس هذه الاجراءات والنتائج على دفع وتشجيع الجهات المرخصة على تقديم العروض التنافسية وبمايلي متطلبات جميع المستهلكين في عموم العراق



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
الغاية (3)	الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من حيث الجودة وتوفيرها بأسعار معقولة
الهدف الإستراتيجي (3)	مراجعة الإطار التنظيمي لمعايير جودة الخدمة

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	متابعة إقرار تطوير السياسات ونشر اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية لذلك من خلال: معايير جودة الخدمة	2015	الإدارة التنفيذية	-	الخبرات الدولية، جهات استشارية	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطة	1,097,239.0 دولار أمريكي	قيد التنفيذ والمتابعة من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية بالتنسيق مع الشركة الاستشارية WRAP
2	تنفيذ اجراءات وضع اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية ومسودتها وطلب مرنات العموم لبدء الرأي حولها	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطة	-	قيد التنفيذ من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالتنسيق مع الشركة الاستشارية WRAP
3	إقرار واصدار السياسات / القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	الجهات الاستشارية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الإعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة العامة تأثرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	معايير جودة الخدمة	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	4
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم		الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2017	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة وبالتحديد المرخصة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	5
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وإنعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	7
تم شراء أجهزة قياس جودة الخدمة من شركة ASCOM والآن قيد التنصيب ومن المؤمل العمل بالمنظومة الجديدة بكامل عناصرها في شباط / اذار 2015	-	معايير جودة الخدمة، والعقود المبرمة مع الجهات المرخصة	الجهة المجهزة	الجهات المرخصة اذا لزم الأمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2015 يستمر 9	تفعيل استخدام: أجهزة قياس جودة الخدمة QoS واعداد التقارير الفنية القيام بجولات المسح الميداني لجودة الخدمة، أجهزة قياس دقة الإيراد المستقطع من المستهلك واعداد التقارير الفنية أجهزة قياس تجربة المستهلك QOE واعداد التقارير الفنية	8
-	-	-	-	الجهات المرخصة اذا لزم الأمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 يستمر 9	نشر نتائج تحليل القياسات على الموقع الالكتروني للهيئة	9



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التنسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تشكيل لجان مختصة للتنفيذ وقد يتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الإستشارية المختصة المحلية أو الأجنبية للقيام بأجراء استطلاع حول مؤشرات قطاع الاتصالات وقد تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات والمعايير وحسب ما تقتضيه الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015-2018	4,000,000	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطّة، متطلبات السوق العراقي والمنافسة	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي إذا لزم الأمر	الجهات المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	أواخر 2015 أو أوائل 2016 يتم التنفيذ	إجراء استبيان ومسح لقياس رضا المستهلكين	8
قد يخضع التقييم للزيارات الميدانية وسحب بعض المعلومات لعدد من المؤشرات الفنية بشكل مباشر، وأخطار مجلس الأمناء	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة	تقارير الشركات	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 و يستمر	الإستمرار بدراسة وتقييم تقارير جودة الخدمة المقدمة من قبل الجهات المرخصة وبحث المعالجات ووضع الحلول المناسبة لذلك وتنطبق آلية نشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة	9



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
	ج- تنمية الإقتصاد وضمان حماية المستهلك
الغاية (3)	الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من حيث الجودة وتوفيرها بأسعار معقولة
الهدف الإستراتيجي (4)	زيادة الوعي لدى المستهلك في مجال حماية حقوقه والخيارات المتاحة وتحديد المعوقات

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	تقييم الإجراءات للمرحلة الحالية ومتابعة تنفيذ العقد المبرم لتجهيز وتنصيب منظومة خدمة صوت المستهلك مع التدريب	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	828,287.51 دولار أمريكي	قيد التنفيذ والمتابعة من قبل الفريق المختص وبالتسيق مع الشركة المجهزة Alfa Consult، تطوير عملية تلقي الشكاوى والتعامل معها، وأخطار مجلس الأمناء
2	اعداد منهاج لوضع خطة شاملة لحملة التوعية خلال السنوات الأربع	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الوزارات المعنية، الجهات المرخصة	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	قد تشمل اعداد دليل لحماية المستهلك تشكيل لجان مختصة للتنفيذ، وقد يتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الاستشارية المختصة المحلية أو الأجنبية حيث تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات والمعايير وحسب ما تقتضيه الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015-2018
3	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة حول خطة حملة التوعية بعد رفع التوصيات النهائية	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	الجهات الاستشارية	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك





الملاحظات	التخصصات المالية إن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
اعلانات مرئية مقروعة مسموعة توزع المطبوعات	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	الإدارة التفوضية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016	اطلاق حملة التوعية ضمن توقيتات زمنية تتناسب مع الحاجة إلى رفع كفاءة مستوى الخدمة والوعي	4
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والاقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	5
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والاقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	تقييم نتائج الحملة التوعية على حماية حقوق المستهلكين والارتقاء بمستوى الخدمة ومؤشرات السوق العراقي	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تلبية تحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	7





المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
	ج- تنمية الإقتصاد وضمان حماية المستهلك
الغاية (3)	الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من حيث الجودة وتوفيرها بأسعار معقولة
الهدف الإستراتيجي (5)	تثقيف المستهلك وزيادة وعيه حول حسن الاستخدام لوسائل الاتصالات وكيفية حماية معلوماته الشخصية

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	متابعة إقرار تطوير السياسات ونشر اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية لذلك من خلال: الاستخدام الأمن للانترنت، حماية الطفل والمرأة، ومكافحة الجريمة الالكترونية، وضوابط وحقوق النشر للمحتوى الالكتروني واختبار الاختراق، الأعراض القانوني	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	الخبرات الدولية، جهات استشارية	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطة	500,000 دولار أمريكي	مطروحة ضمن مشاريع الهيئة على الموازنة التشغيلية 2015، للتعاقد مع إحدى الشركات الإستشارية العالمية المتخصصة وقد تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات والمعايير وحسب ما تقتضيه الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015-2018، علما انه قد سبق للهيئة طبع عدد من الكراسي الخاصة بحماية الاطفال من مخاطر الانترنت مستمر العمل بتوزيع الكراسي وحسب خطة مدروسة، أما فيما يخص الاعتراض القانوني فجاري العمل بالتنسيق مع الجهات الاستشارية والوزارات المعنية
2	تنفيذ اجراءات وضع اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية ومسودتها وطلب مرنات العموم لبدء الرأي حولها	2015 - 2016	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات الاعميين والمهتمين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطة	-	قيد التنفيذ من قبل الفريق المختص والدوائر المعنية وبالتنسيق مع الشركة الإستشارية المزمع التعاقد معها ضمن الموازنة التشغيلية 2015



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادرة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك وتعمد على مرحلة واولويات التنفيذ	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	الجهات الإستشارية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2015 - 2016	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	3
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة العامة تأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	4
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب المصادق عليها الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2017	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	5
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تلبية تحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	7



الملاحظات	التخصصات المالية أن وجدت	الإعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
قد تشمل اعداد دليل لحماية المستهلك، تشكيل لجان مختصة للتنفيذ، وقديطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الإستشارية المختصة المحلية أو الأجنبية حيث تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات والمعايير وحسب ماتقتضيه الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015- 2018	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	الوزارات المعنية، الجهات المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015	اعداد منهاج لوضع خطة شاملة لحملة التوعية خلال السنوات الأربع	8
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تاريخ نفاذها مع مراعاة تهئية مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	الجهات الإستشارية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2015	إقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة حول خطة حملة التوعية بعد رفع التوصيات النهائية	9
اعلانات مرئية مفروزة مسموعة توزع المطبوعات	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016	اطلاق حملة التوعية ضمن توقيتات زمنية تتناسب مع الحاجة إلى رفع كفاءة مستوى الخدمة والوعي	10
تقييم الاهداف المنحقة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	11



الملاحظات	التخصيصات المالية إن وجدت	الإعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: أستييان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	تقييم نتائج الحملة التوعوية على حماية المستهلكين من مخاطر الاستخدام للانترنت	12
قياس مستوى الانجاز المتحقق وإنعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف، وأخطار مجلس الأمناء	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، د وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	13
ضمان عمل منظومة الاتصالات والبرمجيات بالشكل السليم والأمين وكجزء من الاستعدادات لتفعيل الحكومة الالكترونية ضمن خطة 2015 التعاقد مع شركة مايكروسوفت حيث تم رصد مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 مع مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للخطة العامة تاثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى بالإضافة إلى وضع بعض الشروط حول تجهيز مركز في العراق تسعى من خلاله الهيئة الى دعم توفر الحاسوب الشخصي بأسعار معقولة	8,500,000.0 دولار امريكي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد، مراعاة متطلبات ذوي الإحتياجات الخاصة	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2016	وضع خطة وتهيئة مستلزمات التعاقد مع شركة مايكروسوفت لتزويد مؤسسات الدولة بالنسخ الاصلية للبرامجيات لتجنب عمليات الاختراق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	14
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2017	متابعة استعداد وتلبية الجهات الحكومية للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة بعد استكمال التعاقد	15



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	16
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	17



## الغاية (4) نحو اقتصاد عراقي اخضر خالي من التلوث الإشعاعي

### الهدف الإستراتيجي

1- زيادة ثقة المستهلك للعيش في بيئة تواكب عصر تطور  
والسرعة في خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات  
وتخلو من التلوث.



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
(4) الغاية	ج- تنمية الاقتصاد وضمان حماية المستهلك
الهدف الإستراتيجي (1)	نحو اقتصاد عراقي اخضر خالي من التلوث الإشعاعي
	زيادة ثقة المستهلك للعيش في بيئة تواكب عصر تطور والسرعة في خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتخلو من التلوث

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	الاستمرار بتطبيق الآليات الحالية المعمول بها لدخول أجهزة البث والارسال وتهيئة مستلزمات تفعيل العمل بالآلية المعدلة	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	وزارة الداخلية، جهاز المخابرات الوطني العراقي، وزارة المالية، الجهات المعنية	-	-	-	سبق وأن تم في مرحلة الخطة السابقة اعداد متطلبات دخول الأجهزة الإلكترونية والبث والارسال من قبل الشركة الاستشارية E&Y
2	وضع مسودة التعليمات الخاصة بتصنيف المعايير الفنية للأجهزة الطرفية وطلب مرنّيات العموم لبدء الرأي حولها	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الإستراتيجية للخطة، ومتطلبات السوق العراقي، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	تخضع لافقرار الادارة التنفيذية ومصادقة مجلس الامناء
3	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	2015 - 2016	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	الجهات الاستشارية	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وبكفل حقوق الجمع وعلى رأسها حقوق المستهلك وتعتمد على مرحلة واولويات التنفيذ



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتفويض	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة العامة تأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	4
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم		الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2017	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	5
قيد التنفيذ والمتابعة مع الشركة المجهزة (أرض الشرق للاتصالات)	265,360.0 دولار أمريكي	العقد المبرم مع الشركة المجهزة		-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015	متابعة تنفيذ عقد تجهيز أجهزة قياس شدة الاشعاع غير المؤين	6
-	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة		-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	اواخر 2015 و يستمر	تهنية مستلزمات المسح الميداني من قبل فرق متخصصة	7
نشر النتائج المستحصلة على الموقع الالكتروني للهيئة، وأخطار مجلس الأمناء	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة		وزارة البيئة، وزارة العلوم والتكنولوجيا	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	اوائل 2016 ويستمر	تقييم النتائج المستحصلة من خلال جولات المسح الميداني واتخاذ الاجراءات المناسبة	8
قد يخضع التقييم للزيارات الميدانية وسحب بعض المعلومات لعدد من المؤشرات الفنية بشكل مباشر	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة	تقارير الشركات	وزارة البيئة، وزارة العلوم والتكنولوجيا	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	الإستمرار بمتابعة التزام الجهات المرخصة بتنفيذ تعليمات الهيئة وحسم رفع التوصيات النهائية الخاصة بمراجعة التعليمات الصادرة عن وزارة البيئة	9





الملاحظات	التخصصات المالية أن وجدت	الإعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
-	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة	-	وزارة البيئة، الجهات المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	الاستمرار بحملات التوعية وتوزيع الكراس بالتحريفي الخاص بالحماية من التعرض للاشعاع غير المؤين	10
-	-	-	-	وزارة البيئة، الجهات المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	اواخر 2015 اوائل 2016	دراسة نتائج تطبيق اللوائح التنظيمية الخاصة بالمشاركة في استخدام الأبراج	11
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	تقييم نتائج الحملة التوعوية على حماية المستهلكين من مخاطر الاشعاع غير المؤين	12
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تلبيتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	13



## الغاية (5) استثمار واستغلال استخدام الموارد النادرة بالشكل الأمثل

### الأهداف الإستراتيجية

- 1- متابعة تنفيذ سياسات وخطط إدارة الطيف الترددي وتنظيمه وتصريفه وتوزيعه بما يتيح استثماره بالشكل الأمثل وبأعلى مستوى من الشفافية والنزاهة وتحقيق المردود المناسب والمكافئ لقيمته المادية.
- 2- متابعة تنفيذ آليات وأنظمة إدارة الطيف الترددي وتنظيمه وتوزيعه بما يتيح استثماره بالشكل الأمثل وبأعلى مستوى من الشفافية والنزاهة وتحقيق المردود المناسب والمكافئ لقيمته المادية.
- 3- تطوير المهارات وتبادل الخبرات الفنية.



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
الغاية (5)	ج- تنمية الاقتصاد وضمان حماية المستهلك
الهدف الإستراتيجي (1)	استثمار واستغلال استخدام الموارد النادرة بالشكل الأمثل
	متابعة تنفيذ سياسات وخطط إدارة الطيف الترددي وتنظيمه وتوزيعه بما يتيح استثماره بالشكل الأمثل وأعلى مستوى من الشفافية والنزاهة وتحقيق المردود المناسب والمكافئ لقيمته المادية

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	مراجعة ومتابعة تطبيق سياسة إدارة وتنظيم الطيف الترددي وتحديثها بما ينسجم مع مؤشرات البرنامج الحكومي وتعديلات التشريعات ذات الصلة	2015-2018	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مجلس الوزراء، والاتصالات، و الاقاليم ومجلس المحافظات اذا لزم الأمر	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الاستراتيجية، ومتطلبات السوق العراقي، ومتطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	السياسة التي سبق وأن تم في مرحلة سابقة اعدادها من قبل الشركة الإستشارية E&Y
2	تهيئة الاجراءات المناسبة لإعتماد العمل بمخرجات الجدول الوطني لتوزيع الطيف الترددي المحدث وحسب توصيات الشركة الإستشارية E&Y ونشر كراس يتيح للمعنيين بالطيف الترددي العمل بموجبه	2015-2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مجلس الوزراء، والاتصالات، و الاقاليم ومجلس الجهات المعنية والمرخصة	-	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، المتطلبات الأمنية، الأهداف الاستراتيجية للخط، ومتطلبات السوق العراقي ومتطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	مع مراعاة التحديث حسب متطلبات الاتحاد الدولي للاتصالات والمؤشرات الحكومية والمتطلبات الأمنية والخدمية وتخضع للمراجعة الدورية



المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
3	متابعة تطبيق الاستراتيجيات المناسبة لتدوير الطيف الترددي	2015-2018	الإدارة التنفيذية وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	مجلس الوزراء، والاتصالات، و. الاقليات، الجهات المعنية والمرخصة	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون الآحق، المتطلبات الاستراتيجية للأهداف الاستراتيجية للخطة، ومتطلبات السوق العراقي	-	مما يتيح للهيئة إمكانية فتح آفاق جديدة لتطوير الخدمات الحالية باستخدام تقنيات أحدث وفرص جديدة لاستثمار الطيف الترددي و تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادرة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفول حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك وتعتمد على مرحلة واولويات التنفيذ
4	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة الخاصة بتنفيذ استراتيجية التدوير بعد رفع التوصيات النهائية	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	الجهات الاستشارية	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون الآحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادرة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفول حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك وتعتمد على مرحلة واولويات التنفيذ
5	وضع خطة لتطبيق اجراءات تدوير الطيف الترددي وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ البرنامج والمستجدات	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المعنية والمرخصة	-	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون الآحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الاستراتيجية للخطة، اللوائح المقررة والمعلنة بعد المصادقة	-	التسيق مع جهات أخرى إذا لزم الأمر اخذين بنظر الاعتبار المستجدات التي تطرأ على متطلبات السوق وطبيعة الخدمات وتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات مع مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة العامة تأثرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى أخطار مجلس الأمناء باجراءات التنفيذ



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم ومراعاة المحافظة على مستوى الخدمة المقدمة للمستهلك	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتنفيذ وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2017	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	6
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	7
قياس مستوى الانجاز المتحقق وابعادها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	8
قد يتطلب الأمر مراجعة التخصيصات المحددة لها ومتابعة التنفيذ وعلى ضوء المستجدات وتوفير خدمات الكابل الضوئي	-	المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الاستراتيجية للخطة، متطلبات السوق، المتطلبات الأمنية	-	الوزارات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	متابعة تنفيذ وزارتي الاتصالات والكهرباء للاستفادة من التخصيصات الترددية لمشاريع الحكومة الالكترونية ومشاريع مراكز السيطرة للكهرباء	9
قد يتطلب الأمر مراجعة التخصيصات المحددة لها ومتابعة التنفيذ وعلى ضوء المستجدات وتوفير خدمات الكابل الضوئي، وجاري العمل حالياً على دراسة المتطلبات من قبل الشركة الاستشارية Actel بالاضافة الى توصيات الشركة الاستشارية E&Y	-	المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الاستراتيجية للخطة، متطلبات السوق، المتطلبات الأمنية	-	الوزارات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	تصنيف الخطة الإجراءات الكفيلة والمناسبة لتوفير وحجز الموارد النادرة لدعم مشاريع النهوض بالواقع الخدمي والاقتصادي للمواطن (التجارة الالكترونية، الصحة الالكترونية، التعليم الالكتروني) بالاضافة الى منظومات الحماية للمدن	10



المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
11	المصادقة على استكمال خطة البث الرقمي	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجنة المختصة	-	المصادر المطلوبة	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الإستراتيجية للخطّة، ومتطلبات السوق العراقي و متطلبات الشفافية	-	الدراسة المعدة من قبل الشركة الإستشارية E&Y، دعم حرية الإعلام من خلال توفير الموارد النادرة لمحطات البث وتخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تاريخ نفاذها مع مراعاة تهئية مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وبكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك وتعتمد على مرحلة واولويات التنفيذ
12	إعداد مسودة وثيقة آلية منح تراخيص البث الرقمي والأجور المستحصلة وطلب مرنياات العموم لبدء الرأي حولها	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات الإستشارية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الإستراتيجية للخطّة، ومتطلبات السوق العراقي والشفافية ومكافحة الفساد	4,000,000 دولار امريكي	تشكيل لجان مختصة للتنفيذ وقد تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 للتعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية حول منح تراخيص البث الرقمي
13	المباشرة بمنح تراخيص البث الرقمي	اواخر 2015 اوائل 2016	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	توصيات الشركة الإستشارية	الآلية المصادق عليها	-	تنفيذ آلية منح الرخص المصادق عليها للجهات الراغبة بالحصول على رخصة البث



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم ومراعاة المحافظة على مستوى الخدمة المقدمة للمستهلك	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر الصلة	2016 - 2017	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة الرقمية	14
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	15
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها تلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	16



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
(5) الغاية	ج- تنمية الاقتصاد وضمان حماية المستهلك
الهدف الإستراتيجي (2)	استثمار واستغلال استخدام الموارد النادرة بالشكل الأمثل
	متابعة تنفيذ آليات وأنظمة إدارة الطيف الترددي وتنظيمه وتوزيعه بما يتيح استثماره بالشكل الأمثل وأعلى مستوى من الشفافية والنزاهة وتحقيق المردود المناسب والمكافئ لقيمتها المادية

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	مراجعة وثائق العطاءات وإجراء التعديلات المناسبة إذا لزم الأمر تهيئاً للسير بإجراءات التعاقد لشراء منظومة إدارة ورصد الطيف الترددي (الثابت والمتنقل)	2015-2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	وزارة الاتصالات في الاقليم	-	المتطلبات والتحديثات بحسب الملاحظات التي وردت الهيئة، القوانين ذات الصلة وتعليمات الموازنة	10,000,000.0 مليون دولار أمريكي	سبق وأن تم في مرحلة سابقة اعداد متطلبات وثائق المناقصة الخاصة بتصميم وتجهيز وتنصيب وإدارة منظومة ادارة ورصد الطيف الترددي (الثابت والمتنقل) مع التدريب من قبل الشركة الإستشارية E&Y
2	مراجعة وتعديل طلبات وإجراءات منح الإجازات اللاسلكية (الطيف الترددي) وتبسيطها قدر المستطاع لضمان الاستخدام الأمثل للطيف الترددي ومواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات الراديوية وإنجاز المعاملات في أقصر وقت ممكن وبما يضمن إنجاز المعاملات بدقة متناهية وبأقصر مدة ممكنة		الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة			دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الإستراتيجية للخط، ومتطلبات السوق العراقي، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد		تم رصد مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لشراء المنظومة بعد المصادقة على التعديلات أن وجدت يتم الإعلان عنها بشكل واضح على الموقع الإلكتروني للهيئة لضمان الشفافية في العمل مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وبكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك وتعتمد على مرحلة وأولويات التنفيذ





الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التنسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
مراجعة اتفاقيات وتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات، الدراسة المعدة من قبل الشركات الاستشارية،	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الإستراتيجية للخط، ومتطلبات السوق العراقي، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	و. الاتصالات و. الخارجية الامانة العامة لمجلس الوزراء	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	مراجعة واستكمال الاتفاقيات مع الدول المجاورة فيما يتعلق بحماية الاستخدام الوطني للطيف الترددي وخصوصاً الحد من التداخل بالمناطق الحدودية وتسجيل المحطات	3
مراجعة اتفاقيات وتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات، الدراسة المعدة من قبل الشركات الاستشارية،	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الإستراتيجية للخط، ومتطلبات السوق العراقي، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	و. الاتصالات و. الخارجية الامانة العامة لمجلس الوزراء	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	متابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات وبما تضمن حماية حقوق جمهورية العراق لموارده النادرة (الطيف الترددي) والجوانب التنظيمية والمعايير والقرارات الخاصة بجمهورية العراق ووضع الاجراءات المناسبة بشأن التعديلات الواجب ادخالها على السياسات والقرارات واللوائح التنظيمية والخطط والدراسات والتعليمات	4
نشر الارشادات من خلال كتيب او كراس أو ضمن استمارة المعلومات الخاصة بالطلبات او على الموقع الالكتروني للهيئة	-	المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الإستراتيجية للخط، ومتطلبات السوق العراقي، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	حملة لنشر الارشادات والتوجيهات بين مستخدمي الطيف لخلق وزيادة الوعي بندرة هذا المورد والتقنين وتشجيع الاستخدام الأمثل لحزم الترددات لتقديم خدمات الاتصالات بكفاءة وجودة عالية	5



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الإعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
متابعة القرارات، التوصيات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات، المنشورات الصادرة عن المصنعين العالميين، الخبرات الاستشارية، تبادل الآراء والمعلومات، التنسيق والتعاون المشترك وتبادل الخبرات بين المختصين والمختصين في الطيف الترددي والمواضيع المتعلقة بالتنظيم	-	المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الاستراتيجية للخطة، ومتطلبات السوق العراقي، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات	-	و. الاتصالات و. الدفاع و. الداخلية و. النقل الامانة العامة لمجلس الوزراء	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	العمل قدر المستطاع على تقليل وتقليص الفجوة في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالتحديد في الاختلافات بين تصنيف وتخصيص وتوزيع الترددات والأغراض من استخداماتها محلياً وعالمياً وذلك من خلال: متابعة التطورات التكنولوجية العالمية، متابعة واستيعاب الإجراءات المعتمدة دولياً لهذه الغاية، العمل بشكل جدي وحثيث على نقل مفهوم المستخدمين للطيف الترددي إلى الوضع المتناغم مع التوزيعات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار حمايتهم	6
وحسب توصيات وملاحظات الشركة الاستشارية E&Y وتخضع جميع التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات تنفيذها من قبل جميع الأطراف بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها المستهلك	-	المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الاستراتيجية للخطة، ومتطلبات السوق العراقي، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات، طبيعة الطلبات	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015	اقرار آلية احتساب أجور الطيف الترددي بعد استكمال مراجعتها	7



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم		الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر الصلة	2015	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بآلية احتساب اجور الطيف الترددي	8
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر الصلة	2016 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	9
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها تلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر الصلة	2016 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تليتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	10



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
الغاية (5)	استثمار واستغلال الموارد النادرة بالشكل الأمثل
الهدف الإستراتيجي (3)	تطوير المهارات وتبادل الخبرات الفنية

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ في الهيئة	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	تأسيس برنامج لتبادل المعلومات مع الشركات المصنعة ومزودي الخدمات والمؤسسات التعليمية	2016 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الهيئات والمنظمات الدولية والمصنعين والمعاهد	-	القوانين النافذة، ومتطلبات السوق، توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات،	-	مراعاة متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد
2	الاستمرار في تفعيل مذكرات التفاهم وفتح آفاق التعاون مع هيئات التنظيم العربية والأجنبية	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الهيئات والمنظمات الدولية	-	القوانين النافذة، ومتطلبات السوق، توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات،	-	مراعاة متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد
3	تأسيس برامج لأنشطة تدريبية في المواقع مع المرخصين	2016 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المرخصة	-	القوانين النافذة، ومتطلبات السوق، توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات،	-	مراعاة متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد
4	إعداد وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية للمتخصصين في الهيئة لإبقائهم على اطلاع على التطورات التكنولوجية	2016 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الدوائر المعنية	-	القوانين النافذة، ومتطلبات السوق، توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات،	-	مراعاة متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد
5	دراسة إمكانية إنشاء برنامج ماجستير متخصص في القضايا التنظيمية بالتعاون مع الجامعات العراقية في مجال الاتصالات والإعلام	2016 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	وزارة التعليم العالي، الجامعات العراقية	-	القوانين النافذة، ومتطلبات السوق، توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات،	-	مراعاة متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد



تعزيز مكانة وزيادة الوعي لاستخدام النطاق العلوي  
العراقي (.iq) و (.عراق)

الهدف الإستراتيجي

1- الاستمرار في تشجيع استخدام النطاق العلوي العراقي  
.iq و .عراق.



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
(6) الغاية	ج- تنمية الإقتصاد وضمان حماية المستهلك
الهدف الإستراتيجي (1)	تعزير مكانة وزيادة الوعي لاستخدام الحزمة العلوي العراقي iq. و. عراق
	الاستمرار في تشجيع استخدام الحزمة العلوي العراقي iq. و. عراق

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	مراجعة التعليمات واللوائح التي تنظم عمل شركات عقد المسجل IQ واللوائح والتعليمات الخاصة بالحصول على الدومين العراقي IQ.	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المعنية		دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الإستراتيجية للخطة، ومتطلبات السوق العراقي، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	أخطار مجلس الأمناء
2	دراسة مشروع وضع اللوائح التطبيقية الخاصة بمنح تراخيص عمل شركات ومكاتب بناء وتطوير الأنظمة و البرامجيات والمواقع والخدمات الالكترونية، ومجال بناء وتأسيس شبكات الاتصالات والبدايات ومراكز البيانات، وتقييم النتائج	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المعنية		المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، الأهداف الإستراتيجية للخطة، ومتطلبات السوق العراقي، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد		
3	تنفيذ آلية وضع التعليمات التنظيمية ومسودتها وطلب مرنيتات العموم لابداء الرأي حولها	2015 - 2017	الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الأهداف الإستراتيجية للخطة	-	تشكيل فريق مختص بالتنسيق مع الشركة الاستشارية المزمع التعاقد معها اذا لزم الامر



المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
4	وضع خطة لتطبيق الاجراءات وعلى مراحل وحسب الاولوية ومتطلبات تنفيذ البرنامج والمستجدات	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المعنية والمرخصة	-	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، الأهداف الاستراتيجية للخطة، اللوائح المقررة والمعلنة بعد المصادقة	-	التنسيق مع جهات أخرى إذا لزم الأمر اخذين بنظر الاعتبار المستجدات التي تطرأ على متطلبات السوق مع مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة العامة تاثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى أخطار مجلس الأمناء باجراءات التنفيذ
5	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بخطة التطبيق	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المعنية	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها		قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم
6	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	2016 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	-	المؤشرات الفنية والمالية والاقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء
7	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تلبية تحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	2016 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	-	-	-	قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف



## الارتقاء بمستوى خدمات وتطبيقات الانترنت الغاية (7)

الهدف الإستراتيجي  
1- تهيئة المناخ الملائم لتطوير خدمات وتطبيقات الأنترنت  
وحماية المستخدمين.





المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
	ج- تنمية الإقتصاد وضمان حماية المستهلك
الارتقاء بمستوى خدمات وتطبيقات الانترنت	
الهدف الإستراتيجي (1)	تهيئة المناخ الملائم لتطوير خدمات وتطبيقات الأنترنت وحماية المستخدمين

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الإعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	متابعة إقرار تطوير السياسات ونشر اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية لذلك من خلال: متابعة تطبيق سياسة الانتقال الى الاصدار السادس لبروتوكول الانترنت IPV6، رسم ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالامن السيبراني، معايير جودة خدمة الانترنت، Cloud Computing, IXP	2015 - 2016	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	الوزارات المعنية، المنظمات الدولية	الخبرات الدولية، جهات استشارية	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الأهداف الإستراتيجية للخطة	4,000,000 دولار امريكي	تشكيل لجان مختصة بالتنفيذ وقد يتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الإستشارية المختصة وقد تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات والمعايير وحسب ما تقتضيه الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015 - 2018 والبعض الآخر سيكون ضمن الموازنة التشغيلية 2016
2	تنفيذ آلية وضع التعليمات التنظيمية ومسودتها وطلب مرنيات العموم لاداء الرأي حولها	2015 - 2017	الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات اللاعبين والمهتمين في السوق العراقي	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الأهداف الإستراتيجية للخطة	-	تشكيل فريق مختص وبالتسيق مع الشركة الإستشارية المزمع التعاقد معها



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بال تنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك وتعتمد على مرحلة واولويات التنفيذ	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	الجهات الإستشارية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2015 - 2017	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	3
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة العامة تأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2017	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	4
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب المصادق عليها الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية و المرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2017	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	5
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المستهلك، الدولة، المستثمر المحلي والأجنبي، السوق العراقي،	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الأهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تلبية تحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	7



## الغاية (8) اعلام حر يؤمن ازدهار العراق وتأمين بنية صالحة للتنمية البشرية

- الأهداف الإستراتيجية
- 1- التأسيس لخطاب اعلامي يحقق الحوار وبما ينشد الإبداع والتواصل والتآخي.
  - 2- استثمار الأدوات والمناهج التحليلية والرصدية للوصول الى رسالة اعلامية تصون وتحفظ كرامة المواطن وتحقق تنشئة وتنمية اجتماعية ثقافية حضارية في المجتمع العراقي.
  - 3- توفير البنية التحتية لصناعة الاعلام الحديث.
  - 4- تخفيف العبء المالي على وسائل الاعلام.
  - 5- تحسين ام كانات كوادر وسائل الاعلام في حقول تخصصاتهم المهنية



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
(8) الغاية	ج- تنمية الاقتصاد وضمان حماية المستهلك
الهدف الإستراتيجي (1)	اعلام حريوومن ازدهار العراق وتأمين بنية صالحة للتنمية البشرية
	التأسيس لخطاب اعلامي يحقق الحوار وبما ينشد الإبداع والتواصل والتأخي

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	متابعة إقرار تطوير السياسات ونشر اللوائح التنظيمية والتعليمات الضرورية لذلك من خلال: مراجعة مدونات السلوك المهني، مراجعة مدونات ممارسة المهنة لوسائل الاعلام، لائحة قواعد ونظم البث الاعلامي والتوجهات التطبيقية، اجراءات الرصد، اجراءات منح التراخيص الخاصة بالجهات الاعلامية بما يحقق المحافظة على الموروث الثقافي العراقي وتطوير الاعلام الالكتروني وتشجيع الابتكار في بناء وتنظيم المحتوى الاعلام الالكتروني العراقي متطلبات الاعلام الانتخابي، الدعاية والإعلان والمصفقات الفنية.	2015 - 2018	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	لجنة الثقافة والاعلام، وزارة الثقافة	الخبرات الدولية، جهات استشارية	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، الأمر 65 أو القانون، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الأهداف الإستراتيجية	4,000,000 دولار امريكي	تشكيل لجان مختصة للتنفيذ وقد يتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الاستشارية المختصة وقد تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات والمعايير وحسب ما تقتضيه الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015- 2018 والبعض الآخر سيكون ضمن الموازنة التشغيلية 2016
2	تنفيذ آلية وضع التعليمات التنظيمية ومسودتها وطلب مرنات العموم لاداء الرأي حولها	2015 - 2016	الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	الجهات الاستشارية	ملاحظات المعنيين والمهنيين في المشهد الاعلامي العراقي	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الأهداف الإستراتيجية للخطة	-	تشكيل فريق مختص وبالتسيق مع الشركة الاستشارية المزعم التعاقد معها



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك الاعلامي وتعتمد على مرحلة واو لويات التنفيذ	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، الأمر 65 أو القانون اللاحق، متطلبات الشفافية، ومكافحة الفساد	-	الإستشارية الجهات	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2015 - 2018	اقرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة بعد رفع التوصيات النهائية	3
مراعاة انسجامها مع تنفيذ المؤشرات الحكومية، التوقيتات الزمنية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة العامة تأثيرها على التوقيتات الزمنية للبرامج الأخرى	-	-	-	الجهات المعنية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	4
قد يتطلب الأمر التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان اجراءات التطبيق السليم	-	الإجراءات التنفيذية الخاصة بالتطبيق وحسب التوقيتات الزمنية المصادق عليها	-	الجهات المعنية والمرخصة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2016 - 2018	متابعة استعداد وتلبية كافة الجهات ذات الصلة للبدء بتطبيق وتفعيل العمل بالخطة	5
تقييم الاهداف المنتحقة بعد التطبيق وحسب المؤشرات	-	المؤشرات الإعلامية من خلال أحد الوسائل: أستبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام، دراسات وبحوث	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المتلقي، الدولة، حرية التعبير وفقاً لمدونات السلوك المهني،	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2017 - 2018	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تلبية تحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	7



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
	ج- تنمية الإقتصاد وضمان حماية المستهلك
الغاية (8)	اعلام حريو من ازدهار العراق وتأمين بنية صالحة للتنمية البشرية
الهدف الإستراتيجي (2)	استثمار الأدوات والمناهج التحليلية والرصدية للوصول الى رسالة اعلامية تصون وتحفظ كرامة المواطن وتحقق تنشئة وتنمية اجتماعية ثقافية حضارية في المجتمع العراقي

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ في الهيئة	التسيق	المصادر المطلوبة	الإعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	تقييم الإجراءات للمرحلة الحالية ووضع الحلول المناسبة وتطوير آليات ومنهاج التحليل الإعلامي ومتابعة تنفيذ العقد المبرم لتجهيز وتنصيب منظومة المراقب الإعلامي مع التدريب واستكمال الإجراءات التنصيب والتفعيل	2015 - 2016	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	-	دستور جمهورية العراق الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	1,011,981.26 دولار أمريكي	قيد التنفيذ والمتابعة من قبل الفريق المختص وبالتسيق مع الشركة المجهزة Alfa Consult، تطوير عملية تلقي الشكاوى والتعامل معها
2	تطوير المنهجيات والآليات بما يساهم في تعزيز حرية التعبير والإعلام عن طريق تشريعات وروى واضحة	2015 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الوزارات المعنية، الجهات المرخصة	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	4,000,000.0 دولار أمريكي	قد تشمل اعداد دليل لبناء الاعلام الحر تشكيل لجان مختصة للتنفيذ، وقد يتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الإستشارية المختصة المحلية أو الأجنبية حيث تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات والمعايير وحسب مانقضيها الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015- 2018



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تاريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن ويكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك	-	دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد		الإستشارية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	2015 - 2018	إقرار وإصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة حول خطة حملة التوعية بعد رفع التوصيات النهائية	3
اعلانات مرئية مفروزة مسموعة توزع المطبوعات	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	اطلاق حملة التوعية ضمن توقيتات زمنية تتناسب مع الحاجة إلى رفع الوعي حول بناء الإعلام الحر	4
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والإقتصادية من خلال أحد الوسائل: أستييان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المتلقي، الدولة، حرية التعبير وفقاً لمدونات السلوك المهني،	5
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الإعلامية من خلال أحد الوسائل: أستييان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	تقييم نتائج الحملة التوعوية على المتلقي، الدولة، حرية التعبير وفقاً لمدونات السلوك المهني،	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وإنعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الأهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة		دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تلبيتها لتحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	7





المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
	ج- تنمية الإقتصاد وضمان حماية المستهلك
الغاية (8)	اعلام حريو من ازدهار العراق وتأمين بنية صالحة للتنمية البشرية
الهدف الإستراتيجي (3)	توفير البنية التحتية لصناعة الإعلام الحديث

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الإعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	تقييم البنية التحتية الحالية، اعداد منهاج عمل لوضع خطة شاملة لزيادة امكانية تلبية متطلبات البنية التحتية والابتكار في دعم الاعلام الحر خلال السنوات الأربع وبناء وزيادة واثراء المحتوى الاعلام الالكتروني / المكتبة الالكترونية	2015 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الوزارات المعنية، الجهات المرخصة	-	دستور جمهورية العراق، الأمر 65 أو القانون الاحق، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الأهداف الإستراتيجية للخطة، المواثيق والمعاهدات الدولية	4,000,000.0 دولار أمريكي	تشكيل لجان مختصة للتنفيذ، وقدينتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الإستشارية المختصة المحلية أو الأجنبية حيث تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الصوابط والتعليمات والمعايير وحسب ماتقضي الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015- 2018
2	تهيئة مستلزمات طرح عدد من المشاريع التعليمية والعلمية والإستثمارية والتنظيمية والدراسات ووضع خطة العمل ومسودتها وطلب مرنيات العموم لبدء الرأي حولها	2015 - 2016	الإدارة التنفيذية، كافة دوائر الهيئة ذات الصلة	الجهات الإستشارية	ملاحظات الالعين والمهتمين في المشهد العراقي	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون الاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الأهداف الإستراتيجية للخطة	-	تشكيل فريق مختص وبالتسيق مع الشركة الإستشارية المزمع التعاقد معها اذا لزم الأمر، مشروع المدينة الاعلامية ومشروع مدن الانتاج والسينما، تنظيم سوق الدعاية و الاعلان، ومشاريع اخرى في المناخ الاعلامي
3	افرار واصدار القرارات / الأنظمة الداخلية / اللوائح التنظيمية / التعليمات / الإرشادات / الإجراءات الجديدة أو المعدلة ذات الصلة حول خطة العمل بعد رفع التوصيات النهائية	2015 - 2018	الإدارة التنفيذية، كافة الدوائر ذات الصلة واللجان المختصة	الجهات الإستشارية		دستور جمهورية العراق، القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون الاحق، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الأهداف الإستراتيجية للخطة، تعليمات تنفيذ العقود الحكومية	-	تخضع جميع الاصدارات الجديدة أو التعديلات أن وجدت لإقرار الإدارة التنفيذية ومصادقة مجلس الأمناء قبل تأريخ نفاذها مع مراعاة تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقها بوقت مناسب وبما يضمن وكفل حقوق الجميع وعلى رأسها حقوق المستهلك





الملاحظات	التخصصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
قد يتطلب الأمر إعلان مناقصة أو التعاقد مع إحدى الجهات الإستشارية المختصة المحلية أو الأجنبية حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ضمن الموازنة التشغيلية 2016	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	إطلاق المشاريع التعليمية والفرص الإستثمارية للتنفيذ ومتابعة مراحل التنفيذ	4
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الفنية والمالية والاقتصادية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	متابعة نتائج الإجراءات المتخذة بعد دخولها حيز التنفيذ على المتلقي، الدولة، حرية التعبير	5
تقييم الاهداف المتحققة بعد التطبيق وحسب المؤشرات، وأخطار مجلس الأمناء	-	المؤشرات الإعلامية من خلال أحد الوسائل: استبيان، استطلاع، تقارير، نتائج واقعية ملموسة بلغة الأرقام	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 - 2018	تقييم نتائج الحملة التوعوية على المتلقي، الدولة، حرية التعبير	6
قياس مستوى الانجاز المتحقق وانعكاساتها على الاهداف المطلوب تحقيقها والمعالجات اللازمة في حال عدم تحقيقها لتلك الاهداف	-	-	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	دراسة وتحليل نتائج التقييم ومدى تلبية تحقيق متطلبات الخطة التنفيذية	7



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
	ج- تنمية الإقتصاد وضمان حماية المستهلك
الغاية (8)	اعلام حريو من ازدهار العراق وتأمين بنية صالحة للتنمية البشرية
الهدف الإستراتيجي (4)	تخفيف العبء المالي على وسائل الاعلام

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	دراسة وتقييم الاجور المستحصلة من قبل الجهات الاعلامية ووضع الاجور الجديدة ومعالجة الديون السابقة	2015	مجلس الامناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مجلس الوزراء، لجنة الثقافة، الجهات المرخصة، منظمات المجتمع المدني	-	دستور جمهورية العراق، الامر 65 أو القانون اللاحق، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الأهداف الإستراتيجية للخطة، الموائيق والمعاهدات الدولية، المقارنات	-	تشكيل لجان مختصة للتنفيذ، وقديتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الإستشارية المختصة المحلية أو الأجنبية حيث تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الضوابط والتعليمات والمعايير وحسب ما تقتضيه الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015 – 2018 استثمار هذا التخصيص لصالح تنمية هذه الوسائل لبنيتها التحتية وتنظيم تبويب نفقاتها لتحسين جودة خطابها ورفع نمائه (البرامج ، التدريب )
	تطبيق آلية المطالبة بالأجور الجديدة	2015	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المعنية	-	-	-	-



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
	ج- تنمية الاقتصاد وضمان حماية المستهلك
الغاية (8)	اعلام حريوومن ازدهار العراق وتأمين بنية صالحة للتنمية البشرية
الهدف الإستراتيجي (5)	تحسين امكانات كوادر وسائل الاعلام في حقول تخصصاتهم المهنية

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الإعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	وضع البرامج التدريبية لتحسين وتمكين هذه الوسائل في تنمية استقلاليتها المهنية ، الرقابة الذاتية ، استيعاب لوائح قواعد البث والارسال الاعلامي، حرية التعبير	2015 - 2018	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مجلس الوزراء، لجنة الثقافة، الجهات المرخصة، منظمات المجتمع المدني	-	دستور جمهورية العراق، الأمر 65 أو القانون الاحق، اللوائح التنظيمية ذات الصلة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد، الاهداف الاستراتيجية للخطة، المواثيق والمعاهدات الدولية،	-	تشكيل لجان مختصة للتنفيذ، وقد يتطلب الأمر التعاقد مع إحدى الجهات الاستشارية المختصة المحلية أو الأجنبية حيث تم رصد جزء من مبلغ ضمن الموازنة التشغيلية لسنة 2015 لاصدار عدد من الصوابط والتعليمات والمعايير وحسب ماتتقضي الحاجة لتنفيذ متطلبات البرنامج الحكومي لسنة 2015-2018 ، تكافئ الفرص توسعة مجالات الخطابات الاعلامية لوسائل الاعلام لتخرج من زاوية السياسة لتشمل تغطية اوجه الحاجات الضرورية لحياة المواطن التي تحتاج من الاعلام فرصة تغطيها ( الاسرة ، البيئة ، الصحة ، الاطفال ، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة ، المرأة ، التعليم ، العلوم )
2	وضع خطة للتطبيق وعلى مراحل وحسب الأولوية ومتطلبات تنفيذ برنامج الهيئة والمستجدات التي تطرأ على الخطة	2015 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الجهات المعنية	-	-	-	مراعاة انسجامها مع التوقيتات الزمنية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للخطة العامة



## الغاية (9) ادامة المحافظة على تحصيل وتحسين طرق الحصول على الايرادات بدقة متناهية

الهدف الإستراتيجي  
1- المحافظة على موارد الدولة.



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
الفقرات الفرعية للمحور (2)	ج- توفير الخدمات الأساسية للمواطن
الفقرات الفرعية للمحور (3)	ب- توفير البنية التحتية الضرورية
	ج- تنمية الاقتصاد وضمان حماية المستهلك
الغاية (9)	ادامة المحافظة على وتحسين طرق الحصول على الابرادات بدقة متناهية
الهدف الإستراتيجي (1)	المحافظة على موارد الدولة

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	السير بإجراءات التعاقد لشراء منظومة تدقيق الإيرادات Billing System عن عمل شركات الاتصالات المرخصة وكذلك التعاقد مع جهة استشارية عالمية لاستمرارية تدقيق الإيرادات سنوياً	2015-2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة		الجهات الاستشارية	القوانين ذات الصلة وتعليمات الموازنة	8,500,000.0 دولار أمريكي	سبق للهيئة خوض تجربة مع إحدى الشركات الاستشارية KPMG لتدقيق الإيرادات وقد تمخضت عن نتائج تصب في مصلحة المحافظة على المال العام مطروحة ضمن مشاريع الهيئة على الموازنة التشغيلية 2015، التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية فيما يتعلق العالمية المتخصصة
2	مراجعة وتطوير وتعديل الاليات الخاصة بتدقيق تقارير الجهات المرخصة ووضع الحلول المناسبة لها	2015 - 2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	الجهات الاستشارية	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة الأهداف الاستراتيجية للخطة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	التوصيات المعدة من الشركة الاستشارية KPMG
3	الإستمرار بدراسة وتقييم التقارير المالية المقدمة من قبل الجهات المرخصة وبحث المعالجات ووضع الحلول المناسبة لذلك	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	-	الجهات الاستشارية	القوانين النافذة، المؤشرات الحكومية، الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة الأهداف الاستراتيجية للخطة، متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد	-	-



الملاحظات	التخصيصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المطلوبة المصادر	التنسيق	الجهات المختصة بالتنفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
قد يخضع التقييم للزيارات الميدانية وسحب بعض المعلومات لعدد من المؤشرات الفنية بشكل مباشر	-	الأمر 65 أو القانون اللاحق، العقود المبرمة مع الجهات المرخصة، اللوائح التنظيمية ذات الصلة	-	-	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	2015 و يستمر	القيام بزيارات ميدانية الى مواقع الجهات المرخصة للاطلاع على المنظومات وسحب بعض المعلومات لأغراض المطابقة الدورية لعدد من المؤشرات بشكل مباشر وتقييم الإجراءات	4
-	-	-	-	الشركات المصنعة، الهيئات التنظيمية الشركات المشغلة	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	تطوير مهارات الكادر المختص من الجانب الفني والمالي ليتماشى مع الامكانيات العالمية المتطورة بهذا المجال	5



## الغاية (10) ادامة تطوير القدرة المؤسسية وتحسين اجراءات وسياسات التعيين والاحتفاظ بالموظفين

- الأهداف الإستراتيجية
- 1- استقطاب افضل الكفاءات للعمل في الهيئة.
  - 2- بناء الهيئة الالكترونية.



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص، خامساً: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية
الفقرات الفرعية للمحور (3)	أ- دعم الاستثمار في القطاعات المختلفة وتكييف البيئة التشريعية والتنظيمية والمالية بما يحقق تحفيزاً كافياً لنشاط الاستثمار
الفقرات الفرعية للمحور (5)	أ-1- موازنة الأطار القانوني والسياسي المنظم للعمل المؤسسي، ج- مراجعة وتحديث التشريعات والأنظمة
الغاية (10)	إدامة تطوير القدرة المؤسسية وتحسين إجراءات وسياسات التعيين والاحتفاظ بالموظفين
الهدف الإستراتيجي (1)	استقطاب أفضل الكفاءات للعمل في الهيئة

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التنسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	تطوير وتطبيق آليات استراتيجية للتعين وذلك لضمان وجود كفاءات عالية وخبرات متميزة على الدوام وذلك من خلال: مراجعة وتعديل وتفعيل إجراءات التعيين، المحافظة على الموارد البشرية ذات الكفاءة اللازمة لتحقيق رسالة وأهداف الهيئة الاستراتيجية، مراقبة إجراءات التعيين لضمان الشفافية	مستمر	مجلس الأمناء، الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الوزارات المعنية	-	التعليمات والضوابط النافذة، متطلبات الشفافية	-	-
2	التخطيط السليم للموارد البشرية لضمان توفر الكفاءات والمهارات اللازمة لتحقيق الأهداف التنظيمية وتلبية الاحتياجات المستقبلية من المختصين	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الوزارات المعنية	-	التعليمات والضوابط النافذة، متطلبات الشفافية	-	-
3	تطوير استراتيجيات النمو الوظيفي اللازمة لتحديد وتطوير الأشخاص المؤهلين	2016	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الوزارات المعنية	-	التعليمات والضوابط النافذة، متطلبات الشفافية	-	-
4	تطوير تطبيق نظام تقييم الأداء للموظفين	مستمر	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	الوزارات المعنية	-	التعليمات والضوابط النافذة، متطلبات الشفافية	-	-





الملاحظات	التخصصات المالية أن وجدت	الاعتمادات	المصادر المطلوبة	التسيق	الجهات المختصة بالتتفيذ	سنة التنفيذ	وصف المهمة	المهمة
-	-	التعليمات والضوابط النافذة، متطلبات الشفافية	الوزارات المعنية	وزارة المالية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	دراسة وتعزيز وتحسين البرامج الاجتماعية وبرامج التأمين المختلفة التي تتيح للهيئة استقطاب الموظفين والمحافظه عليهم	5
-	-	التعليمات والضوابط النافذة، متطلبات الشفافية	الوزارات المعنية	وزارة المالية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	تعزيز وتشجيع الاتصال الفعال بين الدوائر من جهة والموظفين من جهة أخرى بغية تحسين بيئة العمل	6
-	-	التعليمات والضوابط النافذة، متطلبات الشفافية	الوزارات المعنية	وزارة المالية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	متابعة اجراءات تصميم وبناء المبنى الجديد للهيئة و تصميم وبناء مشروع الاسكان لموظفي الهيئة	7
-	-	التعليمات والضوابط النافذة، متطلبات الشفافية	الوزارات المعنية	وزارة المالية	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	مستمر	وضع نظام موظفين يتفق مع خبرات العاملين في هذا القطاع وبما يخدم الاحتفاظ الموظفين	8



المحاور في البرنامج الحكومي	ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص، خامساً: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية
الفقرات الفرعية للمحور (3)	أ-6- دعم الاستثمار في القطاعات المختلفة وتكثيف البيئة التشريعية والتنظيمية والمالية بما يحقق تحفيزاً كافياً لنشاط الاستثمار
الفقرات الفرعية للمحور (5)	أ-1- موازنة الأطار القانوني والسياسي المنظم للعمل المؤسساتي، ج- مراجعة وتحديث التشريعات والأنظمة
الغاية (10)	إدانة تطوير القدرة المؤسسية وتحسين إجراءات وسياسات التعيين والاحتفاظ بالموظفين
الهدف الإستراتيجي (2)	بناء الهيئة الالكترونية

المهمة	وصف المهمة	سنة التنفيذ	الجهات المختصة بالتنفيذ	التسيق	المصادر المطلوبة	الاعتمادات	التخصيصات المالية أن وجدت	الملاحظات
1	السير بأجراءات التعاقد لشراء وبناء الهيئة الالكترونية	2015-2018	الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة		الإدارة التنفيذية، وكافة الدوائر ذات الصلة	القوانين ذات الصلة وتعليمات الموازنة	1,000,000.0 دولار أمريكي	مطروحة ضمن مشاريع الهيئة على الموازنة التشغيلية 2015، التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية فيما يتعلق العالمية المتخصصة